«سند المواطن».. «حصان رابح» فى سباق المدخرات

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

البورصة

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٨٩
الأحد
١ مارس ٢٠٢٦
١٢ رمضان ١٤٤٧
الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

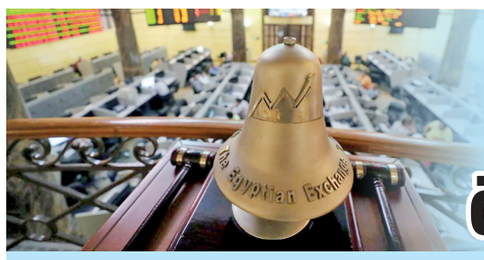

قرع جرس «العقود الأجلة» فى البورصة

خروج مليار دولار من «الأموال الساخنة» يحرق سعر الجنيه

مصر الأولى عالميًا في إنتاج التمور.. ولكن!!

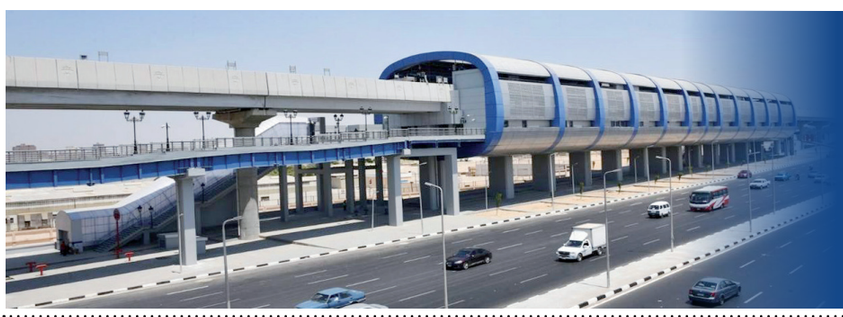

مشروعات النقل «محاور جديدة» للتحول الاقتصادى

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
حنان محمد - منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

أكبر قطاع مستفيد من الإنفاق العام..

مشروعات النقل «محاور جديدة» للتحول الاقتصادى

كتبت- مروة أبو المجد:

لم تعد مشروعات النقل فى مصر مجرد توسع فى البنية الأساسية أو تحسين للخدمات العامة، بل تحولت خلال السنوات الأخيرة إلى أحد أبرز محاور التحول الاقتصادى فى البلاد، فمع تنفيذ آلاف الكيلومترات من الطرق والكبارى وتطوير الموانئ وشبكات السكك الحديدية، لم يعد السؤال يدور حول حجم الإنشاءات بقدر ما أصبح يتعلق بجدواها الاقتصادية: هل أصبحت هذه الاستثمارات قاطرة للنمو والإنتاج، أم عبئًا ماليًا يحتاج سنوات طويلة لاسترداد عوائده؟

وتبدو الإجابة عن سؤال نجاح طفرة النقل مركبة وليست حاسمة؛ فقد نجحت الدولة فى إنشاء شبكة حديثة خلال وقت قياسى وربطها بالموانئ والمناطق الصناعية، لكن التحدى الحقيقى يبدأ الآن: تحويل هذه الشبكة إلى اقتصاد منتج ومستدام، فالمرحلة المقبلة لن تُقاس بعدد الطرق التى أُنشئت، بل بعدد المصانع التى تعمل بفضلها، وحجم التجارة التى تمر عبرها، والوظائف التى تخلقها للاقتصاد والمجتمع.

منذ عام ٢٠١٤، كان قطاع النقل من أكبر القطاعات المستفيدة من الإنفاق العام ضمن خطة الدولة لتحديث البنية التحتية، وتؤكد الحكومة أن هذه الاستثمارات تستهدف تحسين كفاءة الاقتصاد الوطنى وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار الصناعى والأجنبي.

وفى أكثر من مناسبة، شدد وزير النقل المصرى كامل الوزير على أن تطوير الشبكة القومية للطرق كان ضرورة لخفض تكاليف النقل وتعزيز تنافسية الاقتصاد، مشيرًا إلى أن تحسين البنية اللوجستية يمثل عنصرًا حاسمًا فى جذب الاستثمارات الصناعية.

وتنعكس هذه الرؤية فى مؤشرات الاقتصاد الكلي؛ إذ أعلنت وزارة التخطيط تسجيل قطاع الصناعات التحويلية نموًا بنحو ١٦,٣٪ خلال أحد أرباع العام المالى ٢٠٢٤–٢٠٢٥ بعد فترة من الانكماش، وهو ما اعتُبر مؤشرًا على عودة النشاط الإنتاجي.

ويرى خبراء، أن هذا التحسن لا يمكن فصله عن تطور البنية اللوجستية، التى تعد أحد أهم العوامل المؤثرة فى تكلفة الإنتاج والتصدير.

وفى الموانئ، تتجه الدولة نحو دور يتجاوز العبور التقليدى للتجارة عبر قناة السويس، إلى بناء مركز لوجستى إقليمى يضيف قيمة اقتصادية حقيقية. ويظهر هذا التوجه فى مشروعات الطاقة النظيفة المرتبطة بالموانئ، مثل مشروع إنتاج الهيدروجين الأخضر فى منطقة رأس شقير باستثمارات تُقدَّر بنحو ٧ مليارات يورو، ويستهدف إنتاج مليون طن سنويًا.

ولا يمثل المشروع استثمارًا طاقيًا فقط، بل يخلق طلبًا متزايدًا على خدمات النقل البحرى واللوجستى ويعزز تحول الموانئ إلى مراكز صناعية متكاملة.

ولم يعد العائد الاقتصادى لقطاع النقل مقتصرًا على الرسوم التقليدية، إذ تحولت البنية التحتية إلى أصل اقتصادى يولد مصادر دخل متعددة، من بينها الإعلانات الخارجية، فقد بلغت عائدات الإعلانات على الطرق نحو ٦,٣ مليار جنيه خلال عام ٢٠٢٤، ذهب معظمها إلى هيئات النقل.

ورغم ذلك، أثار انتشار الشاشات الإعلانية تساؤلات اجتماعية بعد شكاوى سائقين من تأثيرها على الرؤية، ما دفع الحكومة إلى بحث تنظيمها حفاظًا على السلامة المرورية، فى مؤشر على تداخل البعد الاقتصادى مع الاعتبارات الإنسانية فى إدارة المجال العام.

ورغم المكاسب الواضحة، تواجه طفرة النقل تحديًا ماليًا يتمثل فى طول الفترة اللازمة لتحقيق عائد مباشر من المشروعات الكبرى، مقابل استمرار تكاليف التمويل والصيانة.

ويتزامن ذلك مع ضغوط خارجية أثرت على بعض مصادر الدخل المرتبطة بالنقل، مثل تراجع إيرادات قناة السويس فى بعض الفترات نتيجة اضطرابات التجارة العالمية، حيث سجل أحد الأرباع نحو ٩٠٠ مليون دولار مقارنة بـ١,١ مليار دولار قبل عام، ما يعكس حساسية القطاع للتقلبات الدولية وأهمية تنويع مصادر الإيرادات.

وعلى امتداد الطرق الجديدة، بدأت ملامح نشاط اقتصادى مختلف فى الظهور؛ محطات وقود ومناطق لوجستية ومصانع صغيرة تنتشر فى المحافظات. ويؤكد سائقو الشاحنات أن انخفاض زمن الرحلات زاد عدد النقلات اليومية ورفع دخولهم، بينما يشير مستثمرون فى المدن الصناعية إلى أن استقرار زمن الشحن كان عاملًا حاسمًا فى اختيار مواقع مصانعهم.

أفضل تصنيف منذ 12 عامًا..

جواز السفر المصرى يحلق عالميًا

كتب: خالد خليل

سجل جواز السفر المصرى قفزة نوعية فى التصنيف العالمى لقوة جوازات السفر، محققًا أفضل أداء له منذ ١٢ عامًا، بعدما صعد إلى المركز ٨١ عالميًا وفقًا لمؤشر «هينلى باسبورت إندكس» لعام ٢٠٢٦، مقارنة بالمركز ٩٠ فى العام السابق. ويتيح هذا التقدم لحاملى الجواز المصرى الوصول إلى ٥٠ وجهة دولية دون الحاجة إلى تأشيرة مسبقة أو بتأشيرة عند الوصول، وهو أعلى عدد منذ عام ٢٠١٤، مما يعكس تطور العلاقات الدبلوماسية المصرية والاتفاقيات الثنائية الجديدة.

وتشمل الوجهات الرئيسية التى يمكن لمواطنى مصر زيارتها دون تأشيرة دولًا إفريقية مثل: كينيا وتنزانيا وجنوب إفريقيا، وآسيوية مثل: ماليزيا وإندونيسيا وسريلانكا، بالإضافة إلى بعض الدول الجزرية فى الكاريبى مثل: دومينيكا وهايتي، وعدد من الدول فى الشرق الأوسط والمحيط الهادئ.

ويأتى هذا الإنجاز رغم التحديات الجيوسياسية العالمية، ويعد تتويجًا لجهود الدبلوماسية المصرية التى نجحت فى توقيع اتفاقيات جديدة لتسهيل حركة المواطنين لأغراض السياحة والتجارة والتعليم.

ووفق تقرير «هينلي» لشهر فبراير ٢٠٢٦، يمثل هذا التصنيف أفضل ترتيب لجواز السفر المصرى منذ أكثر من عقد، بعدما كان سابقًا يتراوح بين المراتب ٨٥ و٩٠، مع عدد أقل من الوجهات التى يمكن الوصول إليها بحرية.

ويعتبر مؤشر «هينلى باسبورت إندكس» المرجع الأساسى عالميًا لقياس قوة جوازات السفر، حيث يصنف ١٩٩ جواز سفر بناءً على عدد الوجهات الـ٢٢٧ التى يمكن لحامليها زيارتها دون تأشيرة أو بتسهيلات مثل التأشيرة عند الوصول أو نظام eTA . ويعتمد المؤشر على بيانات الاتحاد الدولى للنقل الجوي، ويتم تحديثه شهريًا، ليصبح أداة موثوقة للحكومات والمواطنين على حد سواء.

هذا الإنجاز يعكس صورة إيجابية لمكانة مصر على الساحة الدولية، ويمنح مواطنيها حرية أكبر للتنقل والسفر حول العالم، ويبرز قوة الدبلوماسية المصرية فى تعزيز العلاقات الثنائية وتوسيع آفاق السفر للمواطنين.

لصالح 25 مليون مواطن..

400 جنيه هدية من الحكومة فى رمضان

كتبت: سها يحيى

قبل شهر رمضان، أطلقت الحكومة المصرية حزمة حماية اجتماعية جديدة تهدف لتخفيف الأعباء عن المواطنين، ومن بين أهم القرارات دعم إضافى للسلع التموينية بقيمة ٤٠٠ جنيه لكل بطاقة تموينية، لمدة شهرين («مارس وأبريل»)، ليستفيد منها نحو ١٠ ملايين بطاقة تمثل ٢٥ مليون مواطن، بإجمالى ٨ مليارات جنيه، وفقًا لتصريحات وزير المالية، أحمد كجوك.

وبدأت وزارة التموين والتجارة الداخلية منذ يوم الثلاثاء ١٧ فبراير، فى صرف المنحة الإضافية للأسر الأكثر احتياجًا، عبر إرسال رسالة نصية sms تصل مباشرة إلى الهاتف المحمول المسجل باسم صاحب البطاقة، بالإضافة إلى ظهور الاستحقاق على بون صرف الخبز، لتسهيل معرفة المواطنين بوضعهم وضمان حصولهم على الدعم بوضوح.

وأوضح شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، أن المنحة تغطى نحو ١٠ ملايين بطاقة تمثل قرابة ٢٥ مليون مواطن، بإجمالى تكلفة تصل إلى ٨ مليارات جنيه خلال فترة التنفيذ، من خلال ٤٠ ألف منفذ تابع على مستوى الجمهورية سواء المجمعات الاستهلاكية، ومنافذ «كارى أون»، ومنافذ جمعيتي، وبدالى التموين.

وأضاف الوزير، أن المواطن له كامل الحرية فى اختيار السلع من قائمة السلع المخصصة للمنحة الإضافية بالسعر الحر، ومن بينها السلع الأساسية بالسعر الحر، وذلك وفقًا لاحتياجاته ورغباته، موضحًا أن لكل بطاقة تموينية الحق فى صرف حد أقصى شهريًا: «عدد ٤ كيلو سكر بسعر ٢٨ جنيهًا للكيلو، عدد ٣ كيلو أرز بسعر ٢٤ جنيهًا للكيلو، عدد ٣ عبوات زيت (سواء زنة ٧٠٠ مللى بسعر ٤٨ جنيهًا للعبوة أو زنة ٨٠٠ مللى بسعر ٥٤ جنيهًا للعبوة)، عدد ٦ عبوات مكرونة زنة ٣٥٠ جرام بسعر ٨,٥ جنيه للعبوة».

وأكد أن صرف المنحة الإضافية يتم بالتوازى مع استمرار صرف الدعم التموينى الشهرى المعتاد، بما يحقق مستهدفات الدولة فى تعزيز شبكات الأمان الاجتماعى وتخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، خاصة الأسر الأولى بالرعاية.

وتقتصر منحة التموين على المواطنين الذين تتيح لهم الوزارة الاستحقاق وفق معايير محددة، منها مستوى الدخل وعدد أفراد الأسرة، وفى حالة عدم وصول الإشعار، يعنى ذلك أن البطاقة غير مدرجة ضمن المرحلة الحالية، مع إمكانية مراجعة منفذ التموين للتأكد من الحالة.

تحديات التسويق تقيد انطلاقة الصادرات..

مصر الأولى عالميًا فى إنتاج التمور.. ولكن!!

كتبت: ولاء النجار

تواصل مصر تعزيز موقعها على خريطة إنتاج التمور عالميًا، بعدما رسخت مكانتها كأكبر دولة منتجة لهذه السلعة الاستراتيجية، بإجمالى إنتاج سنوى يقترب من مليونى طن، ورغم هذه الصدارة، ما تزال مساهمة التمور المصرية فى التجارة العالمية دون الطموحات، فى ظل فجوة واضحة بين حجم الإنتاج وقيمة الصادرات، ما يدفع خبراء للمطالبة بإعادة هيكلة منظومة التسويق والتصنيع لتعظيم العائد الاقتصادى من هذا القطاع الواعد.

وتشير بيانات غرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية إلى أن إنتاج مصر من التمور خلال عام ٢٠٢٥ بلغ نحو ١,٨٧ مليون طن، بما يمثل قرابة ١٩٪ من إجمالى الإنتاج العالمى ونحو ربع الإنتاج العربي. ويعكس هذا الرقم قاعدة إنتاجية قوية، مدعومة بانتشار زراعة النخيل على نطاق واسع، إذ يتجاوز عدد أشجار النخيل فى مصر ٢٤ مليون نخلة، منها نحو ٢٠ مليون نخلة مثمرة.

هذه المؤشرات تضع مصر فى صدارة الدول المنتجة، متقدمة على عدد من كبار المنتجين إقليميًا ودوليًا، وتؤهلها نظريًا للعب دور أكبر فى الأسواق الخارجية، خاصة مع التوقعات بنمو سوق التمور عالميًا خلال السنوات المقبلة.

وعلى الرغم من هذا الزخم الإنتاجي، سجلت صادرات التمور المصرية خلال عام ٢٠٢٤ نحو ١٠٥,٦ مليون دولار فقط، بزيادة تقارب ١٩٪ مقارنة بالعام السابق. ورغم تحسن القيمة التصديرية، فإن نسبة ما يتم تصديره ما تزال تتراوح بين ٢ و٣٪ من إجمالى الإنتاج، وهى نسبة يراها متخصصون محدودة للغاية قياسًا بحجم المعروض.

ويرجع خبراء هذا التفاوت إلى عدة عوامل، فى مقدمتها عدم توافق بعض الأصناف التقليدية مع اشتراطات الأسواق الدولية، إلى جانب تحديات تتعلق بسلاسل القيمة، ومنظومة التبريد والنقل، فضلاً عن محدودية التصنيع المتقدم الذى يضيف قيمة أكبر للمنتج قبل طرحه خارجيًا.

وأكدت الدكتورة مايسة حمزة، المدير التنفيذى لغرفة الصناعات الغذائية، أن العمل جارٍ على تطوير الإطار التنظيمى للقطاع، مشيرة إلى إصدار مواصفة قياسية لتمور «المجدول» (رقم ٨٧٣٣ لسنة ٢٠٢٣)، تمهيدًا لطرحها على لجنة الكودكس الدولية لاعتمادها كمواصفة إقليمية.

وأوضحت، أن السوق العالمى للتمور مرشح للوصول إلى نحو ١٨,٧ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٩، بمعدل نمو سنوى يتجاوز ٣٪، ما يفتح المجال أمام مصر لزيادة حصتها السوقية حال معالجة الاختناقات الحالية فى منظومة التصدير.

وأشار خبراء فى الزراعة المستدامة إلى أن مصر نجحت فى السنوات الأخيرة فى تنويع خريطة الأصناف المزروعة، خاصة الأصناف ذات الطلب المرتفع عالميًا مثل: «البرحي» و«المجدول»، إلى جانب إدخال أصناف أخرى مثل: «السقعي» و«عجوة المدينة»، بما يعزز فرص التوسع فى التصنيع وزيادة الصادرات.

وشددوا على أهمية الالتزام بالمنهج العلمى فى التخطيط الزراعي، عبر دراسة احتياجات الأسواق المستهدفة قبل التوسع فى الإنتاج، إلى جانب تبنى تقنيات «الزراعة الذكية» التى تعتمد على أنظمة حديثة لمراقبة الرى والظروف المناخية وتحليل الإنتاجية.

وأكد متخصصون، أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص أسهمت فى إنشاء مزارع حديثة ومصانع تجهيز متطورة، انعكس أثرها على تحسين الجودة وزيادة القيمة المضافة. كما يجرى التعاون مع شركات دولية لتطوير استخدامات مبتكرة لمخلفات النخيل، مثل تصنيع ألواح خشبية من السعف، بما يدعم الاقتصاد الدائرى ويعزز الاستدامة.

ويرى خبراء، أن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز على الجودة والترويج الفعال، إلى جانب تقديم حوافز وتسهيلات للمستثمرين، سواء عبر تخصيص الأراضى أو دعم سلاسل الإمداد، بما يضمن تحويل التفوق الإنتاجى إلى مكاسب تصديرية حقيقية، ويعزز موقع مصر ليس فقط كأكبر منتج للتمور، بل كأحد أبرز مصدريها عالميًا.

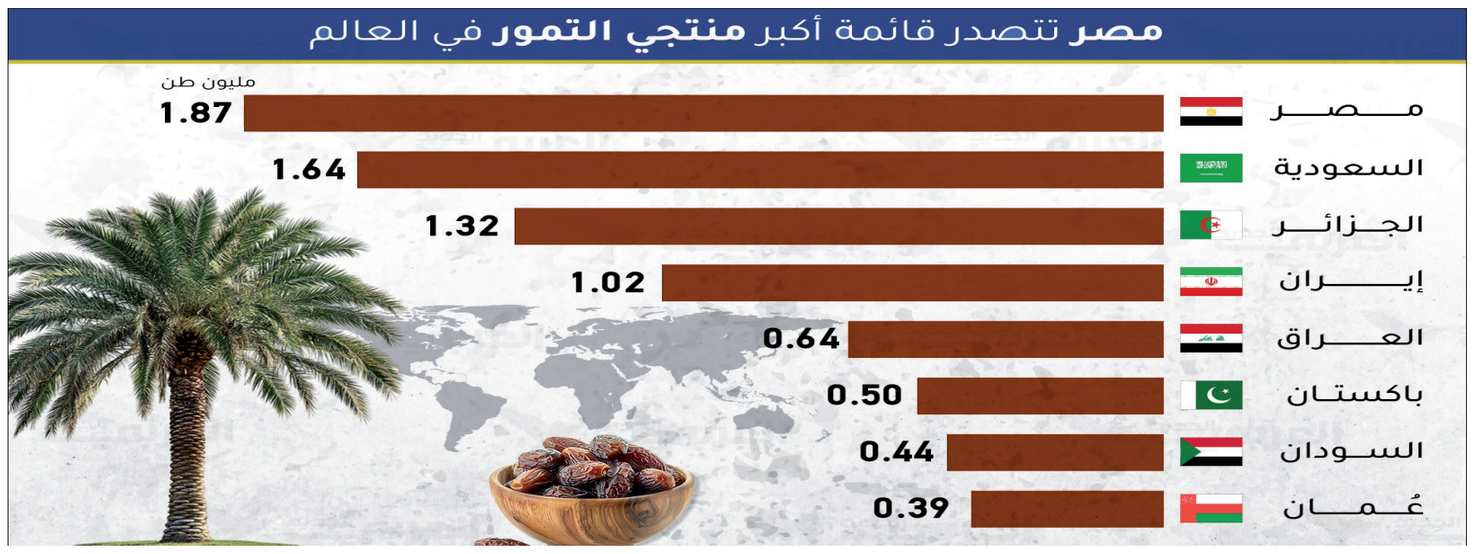

خطوة تاريخية لتطوير سوق المال..

قرع جرس «العقود الأجلة» فى البورصة

كتب- طه نبيل:

فى خطوة طال انتظارها لتطوير سوق رأس المال المصري، أعلنت البورصة المصرية بدء تداول العقود الآجلة اعتبارًا من جلسة اليوم الأول مارس ٢٠٢٦، فى إطار استراتيجية تستهدف تنويع الأدوات المالية وتعزيز السيولة، وسط توقعات بأن يشهد السوق تفاعلًا تدريجيًا مع الأداة الجديدة، وأن تقود المؤسسات والأجانب النشاط فى المرحلة الأولى.

وقد أعلن الدكتور إسلام عزام، رئيس البورصة المصرية، بدء التداول الرسمى للعقود الآجلة (المشتقات المالية)، مؤكدًا أن هذه الخطوة تمثل نقلة نوعية فى مسيرة تطوير السوق، بعد استكمال كافة المتطلبات التنظيمية والتكنولوجية.

وأوضح أن إطلاق السوق جاء عقب حصول البورصة على ترخيص مزاولة نشاط بورصات العقود الآجلة من الهيئة العامة للرقابة المالية، واعتماد اللوائح المنظمة للتداول والمقاصة والتسوية، بما يضمن توفير بيئة تداول آمنة ومنظمة.

وأضاف أن المرحلة الأولى ستشمل التداول على العقود المستقبلية للمؤشر الرئيسى EGX٣٠ بآجال ٣ و٦ أشهر، مع خطة مستقبلية لإطلاق مشتقات على مؤشرات أخرى وكذلك الأسهم، وفقًا لمدى جاهزية السوق.

وأكد أن البنية التكنولوجية أصبحت جاهزة بالكامل، مع تطبيق نظام الطرف المقابل المركزي، بما يضمن كفاءة تنفيذ وتسوية العمليات وتقليل المخاطر، وتعزيز مستويات الأمان والشفافية فى التداول.

ويمثل إطلاق سوق العقود الآجلة خطوة مهمة فى مسيرة تحديث سوق المال المصري، وتعزيز قدرته على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتوفير أدوات متطورة لإدارة المخاطر.

ويترقب المستثمرون نتائج التطبيق خلال الفترة المقبلة، لقياس مدى تأثير هذه الأدوات على مستويات السيولة والتداول، ودورها فى دعم تنافسية السوق إقليميًا ودوليًا.

أدوات جديدة لتعزيز السيولة وجذب الاستثمارات

وتستهدف البورصة من خلال إطلاق سوق المشتقات توفير أدوات فعالة للتحوط وإدارة المخاطر، وزيادة عمق السوق، وجذب شرائح جديدة من المستثمرين، خاصة المؤسسات، بما يسهم فى تعزيز السيولة ورفع تنافسية السوق إقليميًا ودوليًا.

كما تم تحديد مواعيد التداول لتتوافق مع جلسات سوق الأسهم، مع تطبيق نظام التسوية النقدية، بما يسهل احتساب الأرباح والخسائر ويخفض تكلفة الدخول للمستثمرين.

ويمثل هذا الإطلاق خطوة استراتيجية نحو تطوير هيكل سوق المال المصري، وتحسين كفاءته، وتوفير أدوات مالية متقدمة تتماشى مع المعايير العالمية.

واستطلعت البورصجية اراء خبراء سوق المال حول البدء فى تداول العقود الآجلة بالبورصة المصرية مارس المقبل .

تراخيص شركات السمسرة

ومن جانبه، قال الدكتور محمد عبد الهادي، خبير أسواق المال، إن إطلاق المشتقات يمثل تطورًا مهمًا، لكنه توقع أن تكون البداية حذرة.

وأوضح أن بعض شركات السمسرة لم تحصل بعد على التراخيص اللازمة، إلى جانب حاجة المستثمرين لاكتساب الخبرة الكافية للتعامل مع هذه الأدوات الجديدة، ما قد يؤخر التأثير الفعلى لها.

وأشار إلى أن التوترات الجيوسياسية العالمية، خاصة التصعيد بين الولايات المتحدة وإيران، أثرت على الأسواق الناشئة، ومنها السوق المصري، مع خروج جزء من الاستثمارات الأجنبية، وهو ما انعكس على مستويات السيولة.

وأضاف أن طرح أدوات ادخارية مثل سند المواطن أسهم فى جذب جزء من السيولة المحلية، ما قد يقلل من التأثير الفورى للمشتقات، متوقعًا أن يبدأ دورها الفعلى فى الظهور تدريجيًا خلال الأشهر المقبلة مع زيادة الوعى ومشاركة الشركات.

المؤسسات والأجانب سيقودون النشاط

وقال محمد حسن، العضو المنتدب لشركة ألفا لإدارة الاستثمارات المالية، إن سوق المشتقات سيشهد اهتمامًا أكبر من جانب المؤسسات الاستثمارية، خاصة الأجنبية، فى المرحلة الأولى.

وأوضح أن المستثمرين الأفراد المصريين قد يتأخرون نسبيًا فى الدخول إلى هذا السوق، لحين فهم آليات التداول واكتساب الخبرة الكافية، مشيرًا إلى أن المؤسسات تمتلك الخبرة والقدرة على استخدام هذه الأدوات فى إدارة المحافظ الاستثمارية.

وأضاف أن المؤسسات الأجنبية والمحلية ستكون المحرك الرئيسى للتداولات فى البداية، على أن تتوسع قاعدة المستثمرين تدريجيًا مع زيادة الوعى الاستثماري.

مخاوف من مصير الشورت سيلنج

وقال الدكتور إبراهيم النمر، خبير أسواق المال، إن إطلاق المشتقات يمثل خطوة ممتازة وجاء فى توقيت مناسب، مؤكدًا أنها ستنقل السوق المصرى إلى مستوى جديد من التطور.

وأوضح أن هذه الأدوات تسهم فى زيادة عمق السوق، وتوفر خيارات استثمارية متنوعة، كما تمنح المستثمرين آليات للتحوط ضد تقلبات الأسعار، ما يساعد على تقليل المخاطر.

وأضاف أن المشتقات عادة ما تسهم فى جذب مؤسسات استثمارية جديدة وزيادة السيولة وأحجام التداول، بما يعزز من كفاءة السوق.

وأعرب عن أمله فى أن يتم تفعيل هذه الأدوات بصورة فعالة، وألا تواجه نفس التحديات التى واجهتها آليات أخرى مثل البيع على المكشوف، وأن تصبح جزءًا أساسيًا من التداول اليومي.

وأشار إلى أن السوق المصرى يمتلك تاريخًا قويًا فى هذا المجال، حيث كانت بورصة الإسكندرية من أكبر الأسواق العالمية تاريخيًا، واشتهرت بتداول العقود المستقبلية على القطن المصرى طويل التيلة، ما يعكس قدرة السوق على استيعاب هذه الأدوات واستعادة مكانته.

نصائح من خبراء سوق المال بالاستثمار فيها..

القطاعات الدفاعية حائط صد للتوترات الجيوسياسية

كتبت – حنان محمد :

شهدت البورصة المصرية خسائر حادة مؤخرًا، حيث شهدت بعض الجلسات تراجعات عنيفة، وخسر رأس المال السوقى نحو ١٤٩ مليار جنيه خلال جلستين متتاليتين ليتراجع المؤشر الرئيسى من مستويات ٥٢٨٠٠ نقطة حتى مستوى ٤٩٢٠٠ نقطة.

وأكد خبراء سوق المال لـ «البورصجية»، أن من أهم أسباب التراجعات التى شهدتها البورصة هو التوترات الجيوسياسية التى جعلت المستثمرين فى وضع حذر وترقب عالى مما دفعهم للتخلى عن جزء من استثماراتهم لتقليل المخاطر ما أثر سلبًا على الأسعار فى البورصة، ونصحوا المتعاملين بأن يكون جزء من استثماراتهم فى القطاعات الدفاعية لتجنب التقلبات خلال الفترة القادمة.

أحمد عبدالفتاح

رامى حجازى

قال أحمد عبدالفتاح خبير سوق المال، أن التوترات الجيوسياسية لها تأثير كبير وواضح على أداء البورصة المصرية وظهر بشكل واضح فى الخسائر الأخيرة خلال الجلسات الماضية، ولكن ليس هو العامل الوحيد ففى جلسة الثلاثاء الماضى خسرت البورصة نحو ٢٥ مليار جنيه من القيمة السوقية والمؤشر الرئيسى تراجع حوالى ٤٨٠ نقطة.

وأضاف أنه فى الأسبوع السابق السوق انهى الجلسات بخسائر جماعية وسط ضغط بيعى قوى فى جلسة الخميس ماقبل الماضى وجلسة الاحد الماضى بهبوط قوى من مستويات ٥٢٨٠٠ نقطة حتى مستويات٤٩٢٠٠ نقطة، حيث فقد ٦١ مليار جنيه فى جلسة الاحد الماضى تحت تاثيرات بيعية واسعة وسط حالة توتر شديد للأفراد وإلى الأن لا يزال هناك حالة عدم تفاؤل من قبل المستثمرين.

ورأى أن السبب فى ذلك هو التوترات الجيوسياسية لإنها محرك قوى للدوافع و العامل النفسي، حيث إن التوترات بين الولايات المتحدة وإيران والمخاوف من توسع الصراعات فى الشرق الأوسط تجعل المستثمرين فى وضع حذر وترقب عالى مما يدفعهم للتخلى عن جزء من استثماراتهم لتقليل المخاطر ما يضغط على الأسعار فى البورصة مع الاحتفاظ بالسيولة ترقبًا للأحداث، ويضعف من الجانب الأخر الممثل فى القوة الشرائية، بالإضافة للتأثير على الأسواق الاقليمية فى نفس الوقت حيث أن مؤشرات اسواق الخليج هبطت أيضا بسبب نفس التوترات وهو ما يعكس وجود تأثير إقليمى واسع ومصر ليست بمعزل عن العالم.

وأشار إلى أنه فى أوقات التوترات السياسية يتجه المستثمرون إلى الملاذ الأمن مثل الذهب مما يفسر ارتفاع سعر الذهب محليًا وعالميًا مؤخرًا فالتوترات الجيوسياسية تؤثر فى الاسواق المالية بأكثر من مسارمنها زيادة عدم اليقين وهنا نجد المستثمر يخاف من احتمالات تاثر الاقتصاد (مثل توقف نشاط اقتصادى ما أو ارتفاع التكاليف التى تتحملها الشركات).

وأضاف أن التوترات الحيوسياسية ليست السبب الوحيد لأن السوق كان قبل التوترات قريب من مستويات عالية وكثير من الأسهم القيادية أخذت شكل اندفاعى دون عمليات جنى أرباح وحينما ظهر الضعف فى السوق بدأ فى هبوط طبيعى من الجانب الفنى كشكل جنى أرباح للقياديات،كما أن انخفاض ساعات التداول ساعه بشهر رمضان عامل إضافى لتقل العمليات والسيولة بشكل منطقى وطبيعي.

ورأى أن التوترات الجيوسياسية تاثيرها حقيقى على البورصة المصرية لأنها ترفع المخاطر أمام المستثمرين وتدفعهم لبيع الأسهم او التحوط فى أصول أكثر أمانًا لتجتمع تلك العوامل ليظهر تأثيرها فى تراجع المؤشرات وزيادة الضغط البيعي.

وأوضح رامى حجازى خبير سوق المال أن البورصة المصرية تواجه تحركات تصحيحية بعد ارتفاع وتيرة التصريحات بين ايران وكلا من امريكا وإسرائيل ومزاعم بقيام حرب.

ورأى أن التوترات الجيوسياسية المتصاعدة خلال هذه الفترة مع فوضى التعريفات الجمركية فى أمريكا كان لها أثر فى موجة بيع عنيفة طالت جميع أسواق العالم بما فيهم البورصة المصرية واكتست البورصات العالمية والعربية خلال الفترة الماضية باللون الأحمر ولكن البورصة المصرية صعدت بشكل حاد منذ بداية العام من مستوى ٤٠٠٠٠ نقطة الى ما يقرب من ٥٣٠٠٠ نقطة بصعود حوالى ١٣٠٠٠ نقطة خلال فترة قصيرة ومع بعض الأخبار الاقتصادية الإيجابية للدولة وتحقيق نمو كبير فى قطاعات كثيرة فى الدولة كقطاع الخدمات المالية والغير مصرفية وقطاع البنوك وقطاع شركات الأسمنت وهذا ليس على سبيل الحصر.

وأضاف أن هناك قطاعات كثير سوف يكون لها دورة صعود قوية خلال ٢٠٢٦ ونمو قوى فى الإيرادات والأرباح وكل هذا سوف ينعكس على البورصة المصرية وأسعار الأسهم لأنه سوف يكون له أثر كبير على إعادة تسعير الأسهم فالبورصة المصرية مرشحة إلى أرقام قياسية أكبر خلال هذا العام.

ورأى أنه كان لابد من وجود بعض التصحيحات خلال هذا الاتجاه الصاعد لأن هذه الحركات التصحيحية تعمل على تهدئة المؤشرات واستعادة العزم مرة أخرى لدورات صعود جديدة.

وأشار إلى أنه فى ظل هذه التوترات الجيوسياسية جاءت هذه الحركة التصحيحية للسوق ومازال السوق يسير فى هذه الحركة ولم يتعافى منها بعد ولكن مع التوترات الجيوسياسية هناك قطاعات سوف يكون لها نصيب فى الصعود كالقطاعات الدفاعية مثل قطاع الأدوية والخدمات الطبية وقطاع الأغذية حيث يجب أن يكون جزء من استثمارات المتعاملين فى هذه القطاعات لتجنب التقلبات خلال الفترة القادمة.

وتوقع أنه مع انتهاء هذه التوترات العالمية سوف يتماسك السوق ليتحرك بشكل عرضى قبل دورة الصعود الجديدة لمستويات قياسية جديدة أعلى منطقة ٥٥٠٠٠ نقطة.

ونصح المستثمر باستغلال هذه التحركات التصحيحية فى الشراء على مراحل لقطاعات ذات نمو خلال الفترة القادمة حيث أن البورصة المصرية خلال ٢٠٢٦ ستكون من أعلى عوائد الاستثمار خلال هذا العام ولكن لا تجعل التحركات التصحيحية تخدعك بوجود ضعف فى السوق فالسوق مازال إيجابى وقوى وما يمر به من تصحيح طبيعى وصحي.

أمريكا وإسرائيل أبرز المتضررين..

طبول الحرب الإيرانية تهز الاقتصاد العالمى

كتب- محمود نبيل:

رغم أن الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران ليس جديدًا، إذ كانت أحدث حلقاته فى مايو من العام الماضي، وتحديدًا حرب الـ١٢ يومًا، فإن الاقتصاد العالمى بات فى حالة من الخوف، لا سيما وأن أى مواجهة عسكرية بين الجانبين ستحمل آثارًا عنيفة على العديد من الأسواق، وبالأخص النفط والذهب.

العديد من المؤشرات تعكس مدى القلق العالمى من الحرب المحتملة، إذ حذرت مديرة صندوق النقد الدولى من أن الضربات الأمريكية على إيران قد تُلحق الضرر بالنمو الاقتصادى العالمي.

وصرحت كريستالينا جورجيفا، مديرة الصندوق، لشبكة بلومبرج، بأن الصندوق يراقب أسعار الطاقة عن كثب، محذرةً من أن ارتفاع أسعار النفط قد يُؤدى إلى تداعيات واسعة النطاق على الاقتصاد العالمي.

وأضافت: «قد تكون هناك آثار ثانوية.. لنفترض أن هناك المزيد من الاضطرابات التى تُؤثر سلبًا على آفاق النمو فى الاقتصادات الكبرى، فحينها سيُؤدى ذلك إلى مراجعة توقعات النمو العالمى نحو الانخفاض».

ومع اشتعال الحرب الإسرائيلية ضد إيران فى الشرق الأوسط، يقف الاقتصاد العالمى على حافة أزمة غير مسبوقة، إذ هزّت الضربات الإسرائيلية على البنية التحتية الحيوية لإيران، وردود طهران الانتقامية، أسواق الطاقة، ودقّت ناقوس الخطر لاقتصادات الولايات المتحدة وإسرائيل والعالم أجمع.

مضيق هرمز، الذى يمر عبره ٢٠٪ من نفط العالم وربع غازه الطبيعى المسال، مُعرّض لخطر الإغلاق، ومجرد احتمال حدوث ذلك دفع أسعار الطاقة إلى مستويات كارثية.

بالنسبة للولايات المتحدة، المثقلة أصلًا بديون تبلغ ٣٧ تريليون دولار، وتضخم مزمن، وإرهاق واسع النطاق من التدخلات الخارجية، فإن الانخراط الكامل فى هذا الصراع قد يُمثّل انتحارًا اقتصاديًا وجيوسياسيًا.

وحال أسفرت الحرب عن إغلاق مضيق هرمز، فقد يُؤدى ذلك إلى صدمة فى إمدادات النفط، وبدوره إلى ارتفاع أسعار الطاقة، وبالتالى زيادة التضخم، ما يُؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي.

وأدت الهجمات الإسرائيلية على البنية التحتية النفطية الإيرانية، بما فى ذلك جزيرة خارك – المسؤولة عن أكثر من ٩٠٪ من صادرات النفط الإيرانية – إلى تعطيل الإمدادات العالمية. ووفقًا لوكالة بلومبرج، ارتفعت أسعار خام برنت من ٧٢ دولارًا فى أوائل يونيو ٢٠٢٥ إلى ٧٨ دولارًا للبرميل، ويحذر محللو جولدمان ساكس من أن إغلاق مضيق هرمز قد يدفع الأسعار إلى ١٥٠ دولارًا أو أكثر.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فستكون لمثل هذه الصدمة النفطية عواقب وخيمة، فكل زيادة قدرها ١٠ دولارات فى أسعار النفط ترفع معدل التضخم الاستهلاكى بنسبة ٠,٥٪.

وإذا وصلت الأسعار إلى ١٣٠ دولارًا للبرميل، فقد يقفز التضخم فى الولايات المتحدة إلى ٥,٥٪، مما سيجبر مجلس الاحتياطى الفيدرالى على رفع أسعار الفائدة – وهو إجراء قد يُعرقل الانتعاش الاقتصادى الهش.

كما قد ترتفع أسعار البنزين، التى تبلغ حاليًا حوالى ٤ دولارات للجالون، إلى ٧ دولارات أو أكثر، مما سيُشكل ضغطًا هائلًا على الأسر الأمريكية التى تُعانى أصلًا من ارتفاع تكاليف المعيشة.

وتُشير تقديرات شركة «كلير فيو إنرجى بارتنرز» إلى أن مثل هذه الزيادة فى الأسعار قد تُضيف ما يصل إلى ٢٥٠٠ دولار سنويًا إلى نفقات الوقود المنزلية،

كما ستواجه قطاعات رئيسية، مثل النقل والتصنيع والزراعة، ارتفاعًا فى التكاليف، مما يُهدد النمو الاقتصادى المتوقع بنسبة ٢٪ من قِبل صندوق النقد الدولى لعام ٢٠٢٥.

إسرائيل ليست بمنأى عن هذه الصدمة الطاقية، فقد أجبر إغلاق حقلى ليفياثان وكاريش للغاز – اللذين يزودان ثلثى احتياجات البلاد من الغاز – إسرائيل على الاعتماد على أنواع وقود أغلى ثمنًا كالفحم وزيت الوقود، ما أدى ذلك إلى ارتفاع تكاليف الطاقة المحلية وتوقف صادرات الغاز، مما قلل من عائدات إسرائيل من العملات الأجنبية.

هبط لأقل مستوى منذ 5 أشهر خلال أسبوع..

خروج مليار دولار من «الأموال الساخنة» يحرق سعر الجنيه

كتبت- منال عمر:

تسببت زيادة التوترات الجيوسياسية الأمريكية الإيرانية فى زيادة الطلب على الدولار مما أدى إلى انخفاض قيمة الجنيه إلى أدنى مستوى له منذ ٥ أشهر خلال أسبوع وارتفاع الطلب على الدولار فى الإنترنبك.

وارتفع سعر الدولار مقابل الجنيه ليتخطى ٤٨ جنيها لكل دولار بسبب زيادة الطلب على تمويل الأجانب من أذون الخزانة المحلية «الأموال الساخنة».

قفزت تعاملات سوق ما بين البنوك (الإنترنبك) فى مصر بنسبة ١١٠٪ خلال أسبوع ، لتسجل نحو مليارى دولار، وذلك للمرة الأولى منذ عشرة أشهر، فى ظل ضغوط ناتجة عن خروج جزئى للمستثمرين الأجانب من أذون الخزانة المحلية.

وأرجع مصرفيون هذه التحركات إلى تنامى المخاوف الجيوسياسية المرتبطة باحتمال توجيه الولايات المتحدة ضربة عسكرية لإيران، ما دفع بعض المستثمرين إلى تقليص مراكزهم فى أدوات الدين بالأسواق الناشئة، ومنها مصر، تحوطا من تداعيات محتملة على الأسواق العالمية.

ويتراوح الحجم الاعتيادى الأسبوعى لتعاملات الإنترنبك بين ٧٥٠ مليون دولار و١,٢ مليار دولار، ما يعكس أن القفزة الأخيرة تمثل ضغطًا على العملة الأجنبية.

ويعد سوق الإنترنبك آلية داخلية بين البنوك العاملة فى مصر، يشرف عليها البنك المركزي، لبيع وشراء الدولار بهدف تلبية احتياجات السوق من النقد الأجنبي.

قال رئيس أحد البنوك الخاصة، إن تصاعد المخاوف بشأن انعكاسات أى تصعيد عسكرى أمريكى محتمل على إيران على المنطقة أسهم فى زيادة الطلب على الدولار، لتغطية خروج بعض المستثمرين الأجانب من أدوات الدين المحلية.

وأوضح أن بعض المستثمرين يتجهون عادة إلى تقليص انكشافهم على العملات المحلية فى الأسواق الناشئة خلال فترات الاضطراب العالمي، كإجراء احترازى مؤقت، على أن يعاودوا الاستثمار بعد انحسار المخاطر.

وكان الاستثمار الأجنبى فى أدوات الدين الحكومية المصرية (الأذون والسندات) قد استأنف تدفقه فى مارس ٢٠٢٤، عقب تحرير سعر الصرف والقضاء على السوق الموازية للعملة، إلى جانب استئناف برنامج قرض بقيمة ٨ مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي.

ووفقا لبيانات البنك المركزي، جذبت مصر نحو ٣١ مليار دولار استثمارات أجنبية فى أذون الخزانة خلال أول ١٩ شهرًا من تحرير سعر الصرف، ليرتفع إجمالى الرصيد إلى نحو ٤٥ مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٥.

أظهرت بيانات البورصة المصرية، خروج مستثمرين أجانب وعرب بنحو ١,٢ مليار دولار من أذون الخزانة المحلية «الأموال الساخنة» مما أدى إلى زيادة الضغط على طلب الدولار.

ويخضع سعر صرف الجنيه حاليًا لآلية العرض والطلب، دون تدخل مباشر من البنك المركزي، فى إطار نظام سعر الصرف المرن.

من جانبه، يرى محمود نجلة، المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، أن خروج بعض المستثمرين الأجانب خلال آخر أسبوعين يعد تطورًا متوقعًا فى ظل التوترات الجيوسياسية، لكنه لا يزال ضمن الحدود الطبيعية وغير المقلقة حتى الآن.

وأضاف أن وتيرة التخارج قد تتسارع إذا شهدت المنطقة تصعيدًا عسكريًا فعليًا من أمريكا، نظرًا لطبيعة هذه الاستثمارات سريعة الحركة، والتى تتأثر مباشرة بمستويات المخاطر.

وبحسب نجلة فإن العديد من المستثمرين يعملون وفق حدود محددة للمخاطر؛ فعند ارتفاعها ولو بشكل طفيف، يعمدون إلى خفض أوزان استثماراتهم فى بعض الأسواق، وهو سلوك استثمارى طبيعى يهدف إلى تعزيز التحوط وإدارة المخاطر.

يرى محمد عبد العال، الخبير المصرفي، إن التخارج الحالى من الأموال الساخنة من البورصة والبنوك يقع ضمن الحدود الطبيعية أو المتوقعة، ولا يمثل موجة اندفاع كبيرة.

وأشار إلى أن هذه الاستثمارات تدار حاليًا عبر حسابات مستقلة بعيدًا عن الاحتياطيات، مع توافر أصول سريعة التحول إلى سيولة، بما يتيح التعامل مع أى موجات خروج محتملة مهما كانت سرعتها.

وأكد أن صافى التدفقات فى الأوقات الطبيعية يتراوح بين دخول وخروج بقيم محدودة، قد تصل إلى ٢٥٠ أو ٣٠٠ مليون دولار، وفى فترات التوتر لا تتجاوز مليارًا أو مليارى دولار أسبوعيًا، قبل أن تعود التدفقات مرة أخرى، مدعومة بجاذبية العائد الحقيقى على الجنيه المصرى مقارنة بعدد من الأسواق الناشئة.

الأهلى الكويتى - مصر يحقق نمواً 45% فى الأرباح قبل الضريبة خلال 2025

كشف البنك الأهلى الكويتى – مصر عن تحقيق نتائج مالية متميزة للسنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر٢٠٢٥، حيث سجل صافى الأرباح ٥,٣ مليار جنيه مصرى فى نهاية ٢٠٢٥ بنسبة نمو ٣٩٪ مقارنةً بـ ٣,٨ مليار جنيه مصرى بنهاية عام ٢٠٢٤ وذلك بعد استبعاد فروق التقييم، كما ارتفع صافى الدخل من العائد بنسبة ٢٩٪ ليحقق ٨,٤ مليار جنيه مصرى بنهاية ديسمبر ٢٠٢٥ مقارنة بـ ٦,٥ مليار جنيه مصرى فى ديسمبر ٢٠٢٤.

وعلى صعيد المركز المالى وفى ظل التطور الملحوظ لحجم نمو أعمال البنك، زاد إجمالى الأصول بنسبة قدرها ٢٦٪ ليصل إلى ١٧٨,١ مليار جنيه مصرى مقارنة بـ ١٤١,٦ مليار جنيه مصرى بنهاية ٢٠٢٤. وبلغ إجمالى ودائع العملاء ارتفاعاً بنسبة ١٨ ٪ ليصل إلى ١٤١ مليار جنيه مصرى مقابل ١١٩,٩ مليار جنيه مصرى فى ٢٠٢٤، كما زادت محفظة القروض بنسبة ٢٦٪ لتبلغ ٨٧,٦ مليار جنيه مصرى مقارنة بـ ٦٩,٣ مليار جنيه مصرى بنهاية عام ٢٠٢٤. وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة ١,٣١٪ فى نهاية ٢٠٢٥ مقارنة بـ مقارنة بـ ١,٧٤ ٪ فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤.

وقال على معرفى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى الكويتى – مصر: "نجح البنك خلال عام ٢٠٢٥ فى تحقيق نتائج مالية قوية عززت من مكانته فى السوق المصرفى المصري، وذلك بفضل إتباعنا استراتيجية ممنهجة وخطط عمل مرنة تتواكب مع متغيرات المشهد الاقتصادى. وجاء هذا الأداء القوى ليضيف انجازاً جديداً فى سجل إنجازات البنك على مدار عشر سنوات، وذلك فى إطار سعينا الدؤوب لتحقيق أهداف المجموعة وتعظيم حقوق المساهمين، كما أنتهز هذه الفرصة وأتوجه بالشكر لأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين والعملاء على ثقتهم المستمرة فى البنك."

وأوضح على معرفى، خلال عام ٢٠٢٥ استطاع البنك تكثيف أثره المجتمعى الإيجابى من خلال التعاون مع المؤسسات غير الهادفة للربح تحت مظلة البنك المركزى المصري. وذلك لإطلاق وتنفيذ العديد من مبادرات المسؤولية المجتمعية كجزء من التزام البنك لإحداث تغيرات إيجابية فى المجتمع، حيث حظيت هذه الجهود بدعم موظفى البنك من خلال مشاركتهم فى المبادرات التطوعية،

وفى هذا السياق نؤكد التزامنا بالاستمرار فى تقديم الدعم المادى والمعنوى لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة وصولا لمجتمع أكثر تكافلاً.

وفى هذا الصدد أشاد خالد السلاوى الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب للبنك الأهلى الكويتى – مصر بالمؤشرات المالية المتميزة التى حققها البنك بنهاية عام ٢٠٢٥ قائلاً: "يعتبر هذا العام ذو أهمية خاصة، إذ نحتفل فيه بمرور عشر سنوات على تواجدنا فى السوق المصرى منذ أن بدأت مسيرتنا فى مارس ٢٠١٦. مؤكداً بأن قوة نتائج أعمال البنك تبرز قدرة خطة أعماله على مواصلة النمو على الرغم من كل التحديات الاقتصادية محلياً وعالمياً، مشيراً بأن هذه النجاحات جاءت نتاج العمل الجاد والجهد المتواصل لفريق الإدارة التنفيذية وجميع موظفى البنك الذين يسعون دائماً إلى تحقيق الريادة وترسيخ مكانتنا فى السوق المصرفى المصري. حيث نجح البنك فى تحقيق أرباحاً قبل الضريبة بلغت ٧,٥ مليار جنيه مصرى بنسبة نمو ٤٥٪ مقارنة بـ ٥,٢ مليار جنيه مصرى فى نهاية عام ٢٠٢٤ وذلك بعد استبعاد فروق التقييم."

أكد خالد السلاوي، "ينتهج البنك استراتيجية طموحة تهدف إلى تحقيق النمو المستدام من خلال التركيز على تطوير خطط الأعمال بجميع القطاعات ووضع معايير واضحة لقياس الأداء والتوسع الجغرافى لضمان تقديم أفضل خدمة مصرفية لعملائنا. موضحاً بأن جهودنا الرامية إلى تطوير عروض ومنتجات مبتكرة تلبى احتياجات عملائنا من الأفراد والشركات بمختلف أنواعها، قد مكّنتنا من اكتساب حصة سوقية أكبر. كما قام البنك بتكثيف جهوده لدعم استراتيجية الدولة نحو الشمول المالى من خلال إطلاق سلسلة من المبادرات الهامة هدفها الوصول إلى كافة شرائح المجتمع تماشياً مع توجهات ومبادرات البنك المركزى المصري.

أضاف خالد السلاوي، بعد عشر سنوات من معدلات النمو المضاعفة والأداء المتميز للأعمال، سيواصل البنك الأهلى الكويتى – مصر خطواته نحو تنفيذ استراتيجية التحول الرقمي، وتبنى معايير الاستدامة فى عملياته، والاستثمار فى البنية التحتية للأمن السيبرانى وتعزيز ثقافة التركيز على العميل، والاستثمار فى رأس المال البشري. حيث حرص البنك على الاستثمار فى كوادره البشرية الشابة باعتبارهم الثروة الحقيقية للبنك.

41.5 مليار دولار تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال 2025

سجلت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال عام ٢٠٢٥ تدفقات قياسية تعد الأعلى على الإطلاق، حيث ارتفعت بمعدل ٤٠,٥٪ لتصل إلى نحو ٤١,٥ مليار دولار (مقابل نحو ٢٩,٦ مليار دولار خلال العام السابق ٢٠٢٤).

الأموال العامة تضبط ٩ عناصر بينهم ٣ سيدات بتهمة غسل مليار جنيه من التحويلات المالية الوهمية

كما ارتفعت التحويلات خلال النصف الأول من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (الفترة يوليو/ ديسمبر ٢٠٢٥) بمعدل ٢٩,٦٪ لتصل إلى نحو ٢٢,١ مليار دولار (مقابل نحو ١٧,١ مليار دولار خلال الفترة يوليو/ديسمبر٢٠٢٤).

وعلى المستوى الشهري، ارتفعت التحويلات خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٥ بمعدل ٢٤,٠٪ لتسجل نحو ٤,٠ مليار دولار (وهو أعلى مستوى شهرى تاريخياً) مقابل نحو ٣,٢ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٤.

بنك مصر يطرح شهادة «ابن مصر» بعائد 22%

تعد شهادة "ابن مصر" الثلاثية من بنك مصر تجربة ادخارية مرنة تمنح العميل حرية الاختيار بين دوريات صرف متنوعة (شهرياً أو سنوياً) لتناسب احتياجاته المالية المختلفة، مع ضمان عائد تنافسى متناقص على مدار ثلاث سنوات.

يتدرج العائد السنوى للشهادة ليبدأ من ٢٢٪ فى السنة الأولى، ثم ١٧,٥٠٪ فى الثانية، وصولاً إلى ١٣,٢٥٪ فى الثالثة، بينما يوفر نظام الصرف الشهرى عائداً يبدأ من ٢٠,٥٠٪ للسنة الأولى، و١٦,٢٥٪ للسنة الثانية، وينتهى بـ ١٢,٢٥٪ للسنة الثالثة.

وتبدأ فئات الشهادة من ١٠٠٠ جنيه ومضاعفاتها، وتُتاح للأفراد الطبيعيين فقط، ويتم احتساب مدة الشهادة اعتبارًا من يوم العمل التالى لتاريخ الشراء، ويمكن شراء الشهادات من خلال الإنترنت والموبايل البنكى BM Online، وماكينات الصراف الآلى الخاصة بالبنك، إضافة إلى فروع البنك التى يتجاوز عددها ٩٠٠ فرع ووحدة مصرفية منتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، مع إتاحة إمكانية الاقتراض بضمان الشهادة وإصدار بطاقات ائتمانية بضمانها، فضلًا عن إمكانية الاسترداد بعد مرور ٦ أشهر وفقًا للشروط والأحكام المنظمة.

التجارى الدولى يحصل على موافقة المركزى لبدء فحص محفظة الأفراد لبنك "HSBC" مصر

أعلن البنك التجارى الدولى "CIB" حصوله على موافقة البنك المركزى المصرى لبدء عملية التدقيق الخاص بمحفظة الخدمات المصرفية للأفراد التابعة لبنك HSBC .

البنك التجارى الدولى يتصدر أنشط الأسهم بالبورصة خلال أسبوع بقيمة مليارى جنيه

وأوضح البنك فى بيان له بالبورصة أن هذه العملية قد لا تؤدى بالضرورة إلى إتمام صفقة، وقد لا تتم أى صفقة على الإطلاق مؤكدا أنه سيقوم البنك بالإفصاح فى حينه عن آية مستجدات جوهرية.

يرفع سقف المنافسة مع «شهادات البنوك»..

«سند المواطن».. «حصان رابح» فى سباق المدخرات

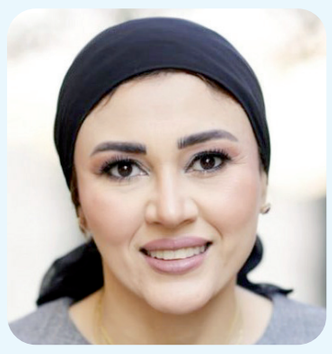

كتب: ياسر جمعة

فى خطوة تاريخية تستهدف تعميق الشمول المالي، بدأت وزارة المالية المصرية، بالتعاون مع الهيئة القومية للبريد، طرح «سند المواطن» للأفراد بجميع المحافظات، بعائد سنوى ثابت ١٧,٧٥٪ يُصرف شهريًا لمدة ١٨ شهرًا، فى طرح وضع الجهاز المصرفى أمام تحد جديد، وسط تساؤلات حول قدرة هذا الوعاء السيادى على سحب السيولة من الشهادات البنكية التقليدية.

«سند المواطن» هو أداة ادخارية حكومية تقدم عائدًا سنويًا ثابتًا يبلغ ١٧,٧٥٪ يُصرف شهريًا لمدة ١٨ شهرًا، ويمكن الاكتتاب فيه بسهولة من خلال مكاتب البريد دون الحاجة إلى فتح حساب بنكى أو الالتزام بإجراءات مصرفية معقدة. ويمثل «سند المواطن» فرصة استثمارية جذابة لمن يبحث عن أعلى عائد مضمون خلال مدة متوسطة، وفى الوقت الذى تحتفظ فيه البنوك ببعض المزايا التمويلية، يحسم السند معركة «الفائدة الصافية» والأمان المطلق لصالحه، ليشعل سباقًا جديدًا فى سوق المدخرات المصري.

المميزات الرئيسية للسند

عائد ثابت ومجزى مقارنة بالعديد من الشهادات البنكية.

صرف العائد شهريًا بدلًا من الانتظار حتى نهاية المدة.

أمان كامل بضمان وزارة المالية.

سهولة الاكتتاب والاسترداد عبر شبكة البريد.

تفاصيل الطرح

يستهدف «سند المواطن» شريحة واسعة من المصريين، لا سيما المتعاملين مع مكاتب البريد، التى تمتلك شبكة تتجاوز ٤٦٠٠ فرع على مستوى الجمهورية.

وتبلغ القيمة الاسمية للسند ١٠٠٠ جنيه، بحد أدنى للاكتتاب ١٠ آلاف جنيه، مع ميزة صرف العائد (الكوبون) فى اليوم الخامس عشر من كل شهر، ليشكل مصدر دخل دورى منتظم ينافس الرواتب والمعاشات.

المواجهة مع شهادات البنوك

تكمن قوة «سند المواطن» فى كونه أداة استثمارية خالية من المخاطر بضمانة الدولة المباشرة، متفوقًا فى سعر العائد الحالى على العديد من الأوعية الادخارية بالبنوك العامة والخاصة، التى تتراوح عوائدها بين ١٢٪ و١٤٪ للشهادات التقليدية.

وفى استطلاع لآراء الخبراء حول الطرح، أكد مختصون أن السند الجديد يمثل ضغطًا إيجابيًا على السوق النقدي.

وقالت د. شيماء وجيه، الخبيرة المصرفية، إن «سند المواطن تمثل أداة ذكية لتحقيق الشمول المالي، فهى لا تكتفى بتقديم عائد مرتفع، بل توفر حماية للمدخر الصغير من تقلبات الأسواق، وتعد بديلاً أكثر أمانًا وعائدًا مقارنة بالشهادات البنكية التقليدية التى قد تتأثر بتغيرات دورية فى السياسة النقدية».

من جانبه، أكد د. أحمد شوقي، الخبير المصرفي، أن طرح «سند المواطن» يعكس تحولًا نوعيًا فى فلسفة التمويل العام، موضحًا أن الدولة لا تقدم مجرد منتج ادخارى جديد، بل تعيد صياغة العلاقة التمويلية بين المواطن والخزانة العامة.

وأوضح أن الدولة اعتمدت تاريخيًا على أذون وسندات الخزانة التى تُطرح عبر مزادات ينظمها البنك المركزى المصرى وتشارك فيها البنوك والمؤسسات المالية كممول رئيسى لعجز الموازنة، بينما يستهدف «سند المواطن» الأفراد مباشرة، خاصة صغار المدخرين، بإجراءات مبسطة وحد أدنى منخفض.

وأضاف شوقى أن الفارق الجوهرى لا يتعلق فقط بآلية الطرح، بل بطبيعة الدين ذاته، حيث يتحول جزئيًا من دين بين الحكومة والبنوك إلى دين تشاركى بين الدولة والمواطن، بما يوسع قاعدة حملة الدين العام ويقلل من مخاطر التركز.

وأشار إلى أن استحداث السند جاء استجابة لاهتمام متزايد من المواطنين بأدوات الدين الحكومية ذات العائد المرتفع، إلا أن طول الإجراءات وتعقيدها كان يمثل عائقًا أمام الأفراد، وهو ما عالجه «سند المواطن» من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل زمن الاستثمار.

وحول الطرح عبر البريد، أوضح شوقى أن اختيار الهيئة القومية للبريد يحمل دلالة استراتيجية، نظرًا لشبكة انتشارها الواسعة فى القرى والمناطق الأقل تغطية مصرفيًا، فضلًا عن مستوى الثقة المرتفع لدى شرائح لا تتعامل مع البنوك بانتظام، وهو ما يحقق ثلاثة أهداف رئيسية: جذب مدخرات خارج الجهاز المصرفى، دعم الشمول المالي، وتخفيف الضغوط التمويلية على البنوك.

وأكد أن أهداف السند تتوزع على ثلاثة مستويات متكاملة، تشمل تنويع مصادر تمويل الموازنة، وتوزيع مخاطر الدين العام على قاعدة أوسع، وتعميق ثقافة الادخار والاستثمار فى أدوات سيادية آمنة، بما يمنح المواطن فرصة المشاركة المباشرة فى تمويل الدولة بعائد واضح ومنظم.

وفيما يتعلق بالتوقيت، شدد شوقى على أنه لم يأتِ عشوائيًا، بل تحكمه اعتبارات اقتصادية دقيقة، أبرزها ارتفاع تكلفة الاقتراض عالميًا، ووجود سيولة لدى شريحة من المواطنين خارج القنوات الرسمية، إلى جانب الرغبة فى إعادة هيكلة العلاقة التمويلية بين الدولة والجهاز المصرفى، معتبرًا أن طرح أداة مباشرة للمواطنين يحمل رسالة ثقة فى قدرة الدولة على إدارة التزاماتها المالية بكفاءة واستدامة.

وقال أسلم عصام، الخبير الاقتصادي، إن المنافسة الحقيقية تكمن فى قوة الانتشار، موضحًا أن البريد المصرى يمتلك قاعدة عملاء تفوق الكثير من البنوك، وطرح سند بهذا العائد المرتفع يشكل ضغطًا مباشرًا على البنوك لمراجعة أسعار الفائدة على شهاداتها ومنع تسرب السيولة نحو السندات الحكومية المباشرة.

وأكد باهر عبد العزيز، الخبير المصرفى، أن الفرق الجوهرى بين السندات والشهادات البنكية يكمن فى طبيعة المخاطرة، موضحًا أن «سند المواطن» يعنى إقراض الدولة مباشرة، بينما تمثل الشهادة وديعة لدى مؤسسة مالية.

وأشار إلى أن السندات تتفوق حاليًا من حيث العائد وقصر المدة (١٨ شهرًا)، ما يمنح المستثمر مرونة أكبر فى إعادة تدوير أمواله مقارنة بالشهادات الثلاثية، رغم استمرار تفوق البنوك فى مزايا الائتمان مثل الاقتراض بضمان الشهادة.

بنك القاهرة وفورى يتوجان بجائزة أفضل صفقة مالية - مصر من Euromoney 2025

احتفل بنك القاهرة وشركة فوري، الشركة الرائدة فى التكنولوجيا المالية فى مصر، بالحصول على جائزة "أفضل صفقة لمؤسسة مالية – مصر" ضمن جوائز Euromoney Awards for Excellence) ٢٠٢٥. Transaction Banking) العالمية، تقديرًا للدور الريادى والعمل المثمر بين المؤسستين، لتطوير وابتكار منتج متميز فى مجال إدارة المدفوعات الرقمية والتدفقات النقدية، والتى دعمت جهود التحول الرقمى وأسهمت فى رفع كفاءة العمليات المالية بصورة ملحوظة.

وتأتى الجائزة تتويجًا لنجاح المؤسستين فى تنفيذ صفقة متميزة، حيث تولّى بنك القاهرة دور "بنك إدارة السيولة" للشركة، مقدمًا حلولاً مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات الشركة، والتى وفرت أداة فعالة لإدارة التدفقات النقدية و رقمنتها بصورة شاملة، عبر التكامل بين أنظمة الشركة وأنظمة البنك، وذلك إلى جانب تعزيز أساليب التحصيل النقدى وتنظيم حركة صرف النفقات التشغيلية باستخدام أدوات دفع رقمية حديثة.

وبهذه المناسبة، صرح بهاء الشافعى – نائب الرئيس التنفيذى لبنك القاهرة إن الحصول على هذه الجائزة يعكس التزام البنك بتطوير منظومة مصرفية متقدمة تعتمد على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة لتقديم حلول فعالة لعملائه، مؤكداً أن هذا النجاح يجسّد جهود البنك فى دعم وتمكين التحول الرقمى فى السوق المصرى باعتبار بنك القاهرة أحد أهم البنوك التى توفر حلولًا متكاملة تلبى احتياجات العملاء وفق أعلى معايير الأداء.

من جانبه، أعرب أسامة النجار – رئيس مجموعة المعاملات المصرفية الدولية ببنك القاهرة (GTB) أن التكريم يعكس قدرة البنك على تصميم وتنفيذ حلول مبتكرة للعملاء من كافة القطاعات خاصة من خلال منصات رقمية متطورة والتى تساهم فى تعزيز كفاءة العمليات المؤسسية لدى العملاء. وأشار النجار إلى أن البنك سيواصل العمل على تطوير خدمات رقمية متقدمة ترتقى بمعايير العمل المصرفى وتضيف قيمة حقيقية لعملائه فى مختلف القطاعات.

وقال المهندس أشرف صبري، الرئيس التنفيذى لشركة فوري: يعكس هذا التكريم العالمى قوة الشراكة الاستراتيجية بين فورى وبنك القاهرة، والتى تقوم على الابتكار وتكامل الخبرات لتقديم حلول رقمية متطورة تُحدث فرقًا حقيقيًا فى منظومة المدفوعات وإدارة التدفقات النقدية. نؤمن بأن التحول الرقمى الفعّال يبدأ من شراكات قوية مع مؤسسات مصرفية رائدة، ويمثل هذا الإنجاز خطوة مهمة فى دعم كفاءة الأعمال وتسريع وتيرة الشمول المالى والتحول الرقمى فى السوق المصري.

وتعد هذه الجائزة تأكيدًا على نجاح بنك القاهرة كأحد أبرز البنوك العاملة فى السوق المصري، وقدرته على بناء شراكات استراتيجية تدعم رؤى التحول الرقمي، وتعزز من مساهمته فى دعم القطاعات الحيوية ودفع عجلة النمو الاقتصادى على مستوى الدولة.

البنوك المصرية والسعودية تحت ضغوط الفائدة العالمية والتحديات الاقتصادية .. ربحية أم استقرار؟

كتب: ياسر جمعه

تشهد الساحة المصرفية فى كل من مصر والمملكة العربية السعودية تحولات استراتيجية لافتة، فى ظل ضغوط اقتصادية عالمية متزايدة وارتفاع أسعار الفائدة، وهو ما رصدته دراسة تحليلية حديثة أجراها الباحثان باهر عبد العزيز وحاتم رمضان، تناولت تطور أداء القطاع المصرفى فى البلدين خلال الفترة من ٢٠٠٨ وحتى ٢٠٢٤.

استقرار نسبى فى أسعار الريال السعودى اليوم السبت بالبنوك

واستندت الدراسة إلى البحث المنشور من خلال الباحثين باهر عبد العزيز وحاتم رمضان فى International Journal of Innovative Research and Scientific Studies الأمريكية، وكشفت عن مسارات نمو متباينة بين مصر والسعودية، تعكس اختلافًا واضحًا فى نماذج العمل المصرفى بين تعظيم الربحية من جهة، وترسيخ الاستقرار المالى من جهة أخرى.

قفزات فى الكفاءة والربحية بالبنوك المصرية

أوضحت الدراسة أن البنوك المصرية نجحت فى تحقيق قفزات نوعية فى الكفاءة التشغيلية ومعدلات الربحية، مدعومة بتطور ملموس فى قواعدها الرأسمالية، حيث ارتفع متوسط نسبة كفاية رأس المال إلى ٢٢٪ بحلول عام ٢٠٢٤.

هذا التطور انعكس مباشرة على الربحية من خلال خفض المخاطر المرجحة بالأصول (RWA) وتحسين العائد على الأصول (ROA)، بما عزز قدرة البنوك المصرية على تحقيق عوائد مرتفعة رغم التقلبات الاقتصادية.

فى المقابل، واصلت البنوك السعودية الحفاظ على مستويات مرتفعة ومستقرة من كفاية رأس المال، ما دعم قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية دون تأثير كبير على الربحية، فى انعكاس مباشر لقوة السياسات الرقابية ونهج الإدارة المحافظة للمخاطر.

تحسن تاريخى فى جودة الأصول بمصر

وسجلت الدراسة تحسنًا استثنائيًا فى جودة الأصول داخل القطاع المصرفى المصري، مع تراجع متوسط نسبة القروض المتعثرة من ٢٠٪ عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٧٪ عام ٢٠٢٤، وهو ما أسهم فى تقليص مخاطر الائتمان وتعزيز مستويات الربحية.

فى المقابل، استمرت البنوك السعودية فى الحفاظ على مستويات منخفضة للغاية من القروض المتعثرة، ما قلل من مخاطر الائتمان بشكل دائم ورسخ دعائم الاستقرار المصرفي.

حجم البنوك بين النمو والتضخم

وفيما يتعلق بحجم البنوك، ارتفع المتوسط بنسبة ١٧٪ خلال فترة الدراسة، إلا أن الضغوط التضخمية قللت من القوة الشرائية الحقيقية لهذا النمو، ما فرض تحديًا إضافيًا يتمثل فى ضرورة تسريع نمو الأصول لمعادلة هذا الأثر.

وأشارت الدراسة إلى أن كبر حجم البنوك، خاصة الحكومية فى مصر، ارتبط بارتفاع نسبى فى معدلات التعثر، دون أن يظهر للحجم تأثير مباشر على العائد على الأصول (ROA).

أما فى السعودية، فقد ارتبط حجم البنوك بالقدرة على التوسع فى الخدمات المصرفية دون تأثير مباشر على الربحية، وهو ما يعكس اختلاف طبيعة وهيكل السوقين.

القروض إلى الودائع: معادلة الربح والمخاطر

وأظهرت النتائج أن ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع (LDR) يسهم فى زيادة العائد، لكنه يرفع فى الوقت ذاته مخاطر الائتمان، حيث ارتبطت زيادة القروض مقارنة بالودائع بارتفاع نسب التعثر.

وفى هذا الإطار، اتبعت البنوك المصرية نهجًا أكثر تحفظًا فى إدارة السيولة، بينما توسعت البنوك السعودية فى الإقراض، ما انعكس على مستويات مختلفة من الربحية والمخاطر فى كل بلد.

الكفاءة التشغيلية تحسم الفارق

وفى مؤشر الكفاءة التشغيلية (OER)، نجحت البنوك المصرية فى خفض المتوسط من ٤٨٪ إلى ٢٥٪، وهو تحسن جوهرى فى إدارة التكاليف انعكس مباشرة على ارتفاع العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

أما البنوك السعودية، فقد حققت تحسنًا فى الكفاءة التشغيلية لتصل إلى متوسط ٣٥٪، إلا أن التفوق ظل لصالح البنوك المصرية فى هذا المؤشر، بما عزز ربحيتها بشكل أوضح فى ظل المنافسة وضغوط الأسواق.

الفائدة بين البنوك والربحية

وأوضحت الدراسة أن سعر الفائدة بين البنوك (INTERB)، المرتبط بالسياسة النقدية للسيطرة على التضخم، كان له أثر مباشر على ربحية البنوك، حيث ساهم ارتفاعه فى زيادة العائد على الأصول مع تبنى سياسات إقراض أكثر تحفظًا للحد من المخاطر، ما جعل العلاقة إيجابية على الربحية ومحايدة نسبيًا على مستويات المخاطر.

مؤشرات الربحية: تفوق مصري

وعلى مستوى مؤشرات الربحية، ارتفع متوسط العائد على حقوق الملكية (ROE) فى مصر من ١٧٪ إلى ٣٠٪، بما يعكس جاذبية القطاع المصرفى المصرى مقارنة بالسعودية، التى لم تتجاوز ١٥٪ فى أفضل حالاتها.

كما ارتفع هامش صافى الفائدة (NIM) فى مصر من ٣,٤٪ إلى ٩,٨٪، فى دلالة على تحسن إدارة الأصول والخصوم وتعزيز الربحية، بينما ظل الهامش فى السعودية مستقرًا بين ٣٪ و٤٪، وهو ما يعكس اختلاف هياكل الأسواق المالية والسياسات النقدية بين البلدين.

وخلصت الدراسة إلى أن البنوك المصرية عززت قدرتها على تحقيق عوائد مرتفعة وتحسين الكفاءة التشغيلية رغم التحديات الاقتصادية وارتفاع أسعار الفائدة عالميًا، فى حين تواصل البنوك السعودية ترسيخ نموذج الاستقرار المالى والانضباط الرقابي.

وتوفر هذه النتائج رؤى مهمة للمستثمرين وصناع السياسات حول طبيعة الفرص والمخاطر فى السوقين المصرفيين المصرى والسعودي، فى واحدة من أدق المقارنات الرقمية للقطاع المصرفى فى المنطقة.

صندوق النقد الدولى يوافق رسميا على صرف 2.3 مليار دولار لمصر

وافق المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولي، على اعتماد المراجعتين الخامسة والسادسة ضمن قرض التسهيل الموسع، إضافة إلى المراجعة الأولى لبرنامج تمويل المرونة والاستدامة، ما يتيح لمصر سحب شريحة تمويل جديدة بقيمة ٢,٣ مليار دولار.

وبموجب هذا القرار، يمكن لمصر الاستفادة من الدفعة الجديدة ضمن قرضى "التسهيل الموسع" و"المرونة والاستدامة"، استمرارا لبرنامج الإصلاح الاقتصادى المتفق عليه مع الصندوق، وخلال السنوات الثلاث الماضية، سحبت مصر نحو ٣,٢ مليار دولار على أربع دفعات من إجمالى قرض الصندوق البالغ ٨ مليارات دولار، لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادى وتعزيز الاستقرار المالي.

وكان الصندوق قد وافق فى مارس الماضى على تمويل بقيمة ١,٣ مليار دولار ضمن برنامج "المرونة والاستدامة"، لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠ وتعزيز جهود التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة، ويُعكس القرار استمرار التعاون بين مصر والصندوق ودعم المجتمع الدولى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى والإجراءات الرامية لتعزيز الاستقرار الكلى ودفع النمو المستدام.

MG Developments تطلق «VALO Hospitality» فى الإدارة الفندقية

أعلنت مجموعة MG Developments إطلاق «VALO Hospitality» كذراع متخصصة فى الإدارة الفندقية، فى إطار استراتيجية متكاملة تستهدف تعزيز التكامل بين التطوير العقارى والتشغيل الاحترافى للمشروعات الفندقية لتحقيق قيمة مضافة مستدامة لمشروعات المجموعة وعملائها.

وقال محمد مطاوع، رئيس مجلس إدارة مجموعة MG Development: "يأتى إطلاق VALO Hospitality ضمن خطة توسعية طموحة تمتد لخمس سنوات، تستهدف ضخ استثمارات تقدر بنحو ٢ مليار جنيه فى القطاع الفندقي، بما يعكس توجهًا واضحًا نحو تعظيم العائد الاستثمارى للأصول، وتنويع مصادر الدخل، وتقليل أثر موسمية الطلب على المشروعات السياحية".

وأضاف، أن تدشين الكيان الجديد يمثل تحولًا استراتيجيًا فى نموذج أعمال المجموعة، فالإدارة الفندقية لم تعد نشاطًا مكملًا للتطوير العقاري، بل أصبحت عنصرًا جوهريًا فى حماية القيمة الرأسمالية للأصول وضمان استدامة العوائد للمستثمرين، مشيرا إلى أن المجموعة تستهدف عبر ذراعها الجديدة إنشاء وتشغيل ٦ فنادق بإجمالى يتجاوز ٦٠٠ غرفة وجناح فندقي.

ولفت إلى أن تأسيس ذراع تشغيل متخصصة يتيح تنظيم منظومة التأجير والإدارة وفق معايير تشغيل احترافية موحدة، بما يحافظ على المستوى الاجتماعى الراقى لمشروعات المجموعة، ويرتقى بجودة الخدمات المقدمة، ويعزز التجربة السياحية عبر تطوير مستوى الخدمات الفندقية.

وأشار إلى أن خطة الفنادق بالعين السخنة تستهدف شرائح متعددة تشمل السياحة الترفيهية والعائلية، والإقامات القصيرة والمتوسطة، ورجال الأعمال، إلى جانب دعم سياحة المؤتمرات والاجتماعات (MICE) من خلال تطوير وتشغيل ٤ قاعات اجتماعات ومؤتمرات حديثة فى القاهرة الجديدة والعين السخنة، بما يسهم فى تعزيز نسب الإشغال وتقليل موسمية الطلب.

وأوضح طبيعة الأجزاء الفندقية بمشروعات الشركة، ففى منتجع «بلوبلو»، تمتلك المجموعة فندق «لاكابانا بيتش فرونت» الذى دخل مرحلة التشغيل التجريبي، إضافة إلى فندق تم الانتهاء من إنشائه وجارى تنفيذ التشطيبات الداخلية له، ومن المخطط افتتاحه بنهاية عام ٢٠٢٧، إلى جانب فندق خمس نجوم جارى إنشاؤه، ومقرر افتتاحه خلال عام ٢٠٢٨.

كما يشمل المشروع تنفيذ منطقة كبائن شاطئية متكاملة تضم بيتش كلاب و١٢٠ كابينة خشبية ومجمع مطاعم مطل على البحر، بما يعزز من تنوع المنتج السياحى ويستهدف شرائح متعددة تشمل السياحة الترفيهية والعائلية، والإقامات القصيرة والمتوسطة، ورجال الأعمال.

وعلى صعيد مشروع «سولارا»، يجرى تنفيذ فندقين بإجمالى ٢٦٠ غرفة فندقية، ومن المخطط افتتاحهما خلال عام ٢٠٢٩، مع تقديم خدمات فندقية متكاملة، حيث تجرى حاليًا مفاوضات مع إحدى العلامات الفندقية الكبرى لتولى إدارة وتشغيل أحد الفنادق وفقًا للمعايير الدولية، بما يضمن أعلى مستويات الجودة التشغيلية.

وأوضح رئيس المجموعة أن «VALO Hospitality» لن تقتصر على إدارة مشروعات MG فقط، بل تستهدف إدارة وتشغيل أصول فندقية داخل وخارج مشروعات المجموعة، فى إطار استراتيجية تهدف إلى بناء منصة تشغيل مستقلة قادرة على تقديم خدمات احترافية للغير، وتحقيق عوائد مستدامة للعملاء، والحفاظ على القيمة الاستثمارية للأصول على المدى الطويل.

وأكد أن رؤية المجموعة حتى عام ٢٠٣٠ ترتكز على ترسيخ مكانتها كأحد الكيانات الرائدة فى نموذج التطوير العقارى المتكامل المرتبط بالإدارة الفندقية، مع التوسع الجغرافى فى الساحل الشمالى وشرق وغرب القاهرة، إلى جانب العين السخنة، بما يدعم استراتيجية نمو مستدام تقوم على التكامل بين التطوير والتشغيل وإدارة الأصول بكفاءة عالية.

وأضاف أن مجموعة MG Developments تمتلك محفظة مشروعات متنوعة أبرزها مشروع "بلو بلو السخنة" المقام على مساحة ١٢٠ ألف متر مربع، ويتكون من ٦ مراحل متنوعة تشمل الشاليهات والفيلات والوحدات الفندقية، ومشروع " The Mark " متعدد الاستخدامات بمنطقة الداون تاون بالعاصمة الجديدة على مساحة تبلغ ٣٢٠٠ متر بنسبة بناء ٣٠٪ فقط، بالإضافة لمشروع "ProMark" المقام على مساحة ٨٨٣٦ ألف متر بالعاصمة الجديدة، وهو مشروع تجارى إدارى يتمتع بموقع استراتيجى وتصميم مميز.

«المراسم» تستهدف 33 مليار جنيه مبيعات من Mar Ville نيو زايد

كشفت شركة "المراسم للتطوير العمراني" عن تفاصيل مشروعها الجديد Mar Ville بمدينة الشيخ زايد الجديدة، والذى يمثل جزءًا أساسيًا من استراتيجية التوسع الجغرافى التى تنتهجها الشركة فى غرب القاهرة، وذلك عقب نجاح باكورة مشروعاتها فى شرق القاهرة بمنطقة التجمع الخامس.

ويعكس المشروع توجه «المراسم للتطوير العمراني» نحو تحقيق توازن جغرافى فى محفظة مشروعاتها العقارية؛ بما يدعم تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر، إلى جانب الإسهام فى تحقيق نمو مستدام على المدى الطويل، مع تعزيز انتشارها فى مناطق تنموية واعدة فى غرب القاهرة، كما هى الحال فى شرق القاهرة، وحاليًا أيضًا بمدينة رأس الحكمة بالساحل الشمالي.

ويقع مشروع Mar Ville فى موقع استراتيجى مميز مباشرة أمام مطار سفنكس الدولي، وبالقرب من المتحف المصرى الكبير، بما يمنحه قيمة استثمارية وسكنية مرتفعة، ويعزز مكانته فى واحدة من أكثر المناطق نموًا فى غرب القاهرة.

ويمتد المشروع على مساحة إجمالية تبلغ ١١١,٥ فدانًا، مع تصميم عمرانى عصرى يخصص أكثر من ٨٠٪ من المساحة الكلية للمسطحات الخضراء واللاندسكيب والبحيرات والمرافق والخدمات العامة، بينما لا تتجاوز نسبة مسطحات المبانى ٢٠٪ من إجمالى المساحة؛ بما يضمن كثافة عمرانية منخفضة وبيئة معيشية صحية ومستدامة.

ويضم المشروع ٦٤٥ وحدة سكنية كاملة التشطيب، تم طرحها ضمن المرحلتَين الأولى والثانية، وتتراوح مساحاتها بين ٩٦ و٢٧٢ مترًا مربعًا، وتتنوع بين وحدات بغرفة نوم واحدة، وصولًا إلى أربع غرف نوم.

ويشمل وحدات فندقية بإدارة عالمية، بالإضافة إلى ٣٠٠ فيلا سكنية متنوعة ما بين تاون هاوس وتوين هاوس وفيلات مستقلة.

ويتميز Mar Ville بتكامل منظومة الخدمات؛ حيث يضم ناديًا اجتماعيًا، ومسارات مخصصة للمشى والجرى وركوب الدراجات، ومناطق ترفيهية للأطفال، إلى جانب مراكز تجارية ومطاعم وكافيهات، ومبانٍ إدارية، فضلًا عن أنظمة أمن وحراسة متطورة تعمل على مدار الساعة، وفرق صيانة متكاملة لضمان أعلى مستويات الجودة والراحة.

ويضم المشروع منطقة تجارية متكاملة تقع فى الجهة المطلة على طريق القاهرة-الإسكندرية الصحراوي، تضم مجموعة متنوعة من المحلات التجارية والمطاعم والكافيهات، إلى جانب مبانٍ إدارية، بما يعزز مكانته كمركز متكامل للخدمات والأنشطة التجارية فى مدينة الشيخ زايد الجديدة.

ويشارك فى تنفيذ المشروع عدد من الكيانات الاستشارية الكبرى، حيث تولى مكتب Architecture Studio الفرنسى العالمي، إعداد المخطط العام، مستندًا إلى خبرته الدولية الواسعة فى التخطيط العمرانى وتصميم المجمعات السكنية، مع الإشراف على التصميم وَفق أحدث المعايير العالمية فى العمارة والتنظيم، بينما تتولى شركة ACE مهام الاستشارى العام والإشراف على مراحل التنفيذ والأعمال الإنشائية، وتقوم AMSAD بدور الاستشارى المعماري.

وبلغت نسبة الإنجاز فى المرحلتَين الأولى والثانية من المشروع نحو ٦٥٪ حتى الآن، بعد أن تم طرح المرحلة الأولى فى نوفمبر ٢٠٢٣، وبدأت أعمال التنفيذ فى الربع الأول من عام ٢٠٢٤، ومن المخطط بدء تسليم وحدات المرحلة الأولى خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٦ وفقًا للتعاقدات المبرمة مع العملاء، على أن يستمر استكمال باقى المراحل وفق الجدول الزمنى المحدد.

ويصل حجم المبيعات المتوقعة بمشروع Mar Ville إلى نحو ٣٣ مليار جنيه مصري؛ بما يعكس قوة الطلب على المشروع وموقعه الاستراتيجى وتنوع وحداته بين السكنى والفندقى والتجارى والإداري.

ويسهم المشروع فى رفع إجمالى المحفظة العقارية لشركة المراسم للتطوير العمرانى من خلال إضافة ١١١,٥ فدان جديدة إلى أراضى المشروعات التى تطورها الشركة، فضلًا عن تنوع الأنشطة والوحدات بما يعزز العوائد طويلة الأجل ويقلل المخاطر، ويحسن المركز التنافسى للشركة بين كبار المطورين العقاريين، ويدعم قدرتها على جذب استثمارات وشراكات جديدة فى السوق العقارية المصرية.

«أوركا» مستشارًا ماليًا لـ«عربية القابضة» فى مشروع «Fairmont»

تتولَّى شركة "أوركا للاستشارات المالية"، إحدى شركات "السالم القابضة"، مهام المستشار المالى لمجموعة عربية القابضة فى مشروعها الفندقى الجديد الذى يحمل علامة Fairmont العالمية، داخل مشروع صن كابيتال بمدينة ٦ أكتوبر.

ويمثل المشروع أول دخول فعلى لمجموعة عربية إلى قطاع الضيافة، ضمن خطة توسعية تهدف إلى إنشاء محفظة فنادق بطاقة إجمالية تقارب٥٠٠٠ غرفة خلال السنوات المقبلة؛ حيث تتولى "أوركا" مسؤولية الهيكلة المالية وترتيب التمويلات وبناء الإطار الاستثمارى للمشروع، لضمان أفضل عائد واستدامة تشغيلية طويلة الأجل.

ويتم تمويل المشروع عبر تحالف مصرفى يقوده البنك الأهلى المصرى بقيمة ٦,٠٦ مليار جنيه؛ ما يعكس متانة الدراسة المالية وثقة القطاع المصرفى فى قوة وجدوى المشروع. وتم تعيين شركة "مصر كابيتال" كمستشار فنى مستقل، ومكتب "سرى الدين للاستشارات القانونية" كمستشار قانوني، ضمن منظومة متكاملة من الأطراف؛ لضمان أعلى درجات الحوكمة والانضباط المهني.

وأكد شادى جبر، الرئيس التنفيذى لشركة "أوركا للاستشارات المالية"، أن الصفقة تمثل محطة مهمة ضمن استراتيجية الشركة فى تقديم الاستشارات المالية للمشروعات الكبرى؛ خصوصًا فى القطاع العقاري.

وأضاف جبر: "فى أوركا، نؤمن بأن دور المستشار المالى يتجاوز ترتيب التمويل؛ ليشمل بناء هيكل استثمارى متوازن يعزز الثقة بين المطورين والمؤسسات التمويلية، ويحقق استدامة حقيقية للمشروعات. والمشروعات الفندقية الكبرى تمثل رافعة قوية للاقتصاد؛ إذ تدعم قطاع السياحة وتخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، وتنعكس إيجابًا على مؤشرات النمو الاقتصادي".

وأكد الرئيس التنفيذى لشركة "أوركا للاستشارات المالية" فخره بالشراكة مع مجموعة عربية القابضة، والتعاون مع البنك الأهلى المصري، وجميع الشركاء فى التحالف، مشيرًا إلى أن هذا التعاون يجسد نموذجًا فعالًا للتكامل بين المؤسسات المالية والمطورين؛ لدعم مستهدفات الدولة فى زيادة الطاقة الفندقية واستيعاب ٣٠ مليون سائح بحلول عام ٢٠٣٠.

ويقع المشروع ضمن صن كابيتال على مساحة ٥٧٥ فدانًا بمدينة حدائق أكتوبر مقابل أهرامات الجيزة، ويضم الفندق ٤٩٠ غرفة فندقية و٥٠٠ وحدة فندقية؛ ليصبح من أبرز المشروعات الفندقية الجارى تنفيذها فى السوق المصرية.

TMG
مجموعة طلعت مصطفى
Talaat Moustafa Group

441 مليار جنيه مبيعات «طلعت مصطفى» خلال 2025

أعلنت مجموعة طلعت مصطفى القابضة ارتفاع صافى أرباحها فى العام الماضى ٢٠٢٥ بنسبة ٤٣٪ لتسجل ١٨,٢ مليار جنيه، بحسب نتائج أعمال الشركة.

جاء ذلك، بعدما صعدت إيرادات الشركة إلى نحو ٦٢,٥ مليار جنيه، بنسبة نمو ٤٦٪، مدفوعة بقفزة إيراداتها العقارية بمعدل ٥٠٪ إلى ٣٦,٧ مليار جنيه، وكذلك نمو إيراداتها من القطاع الفندقى ٣٠٪ إلى ١٤,٨٩ مليار جنيه.

كما حققت المجموعة زيادة ضخمة فى إيرادات الأنشطة ذات العائد الدورى والأنشطة الخدمية بمعدل ٦٤٪ لتسجل ١٠,٩ مليار جنيه، مقابل ٦,٦٦ مليار فى عام ٢٠٢٤.

وكشفت بيانات مجموعة طلعت مصطفى عن بلوغ المبيعات غير المسلمة ٤٤١ مليار جنيه بنهاية ٢٠٢٥، بزيادة ٥٠٪ عن قيمتها فى نهاية ديسمبر ٢٠٢٤، وهى المبيعات التى ينتظر أن تسلمها فى السنوات المقبلة، لتنعكس فى إيراداتها وأرباحها.

ووافق مجلس إدارة مجموعة طلعت مصطفى فى اجتماعه الأخير على توزيع كوبون نقدى على المساهمين بواقع ٣٠ قرشا للسهم، على أن يسدد على قسطين متساويين، الأول بحد أقصى نهاية مايو، والثانى بحد أقصى نهاية يوليو المقبل.

«مدينة مصر» تتعاون مع كلية إدارة الأعمال بجامعة كوفنترى لربط التعليم بسوق العمل

أعلنت شركة مدينة مصر، عن توقيع مذكرة تفاهم مع كلية إدارة الأعمال لجامعة كوفنترى فى مصر، التابعة لـ The Knowledge Hub Universities بالعاصمة الجديدة، وذلك بهدف تعزيز التعاون الأكاديمى وربط التعليم الجامعى بالتطبيق العملى واحتياجات سوق العمل المحلي، ما يعكس إيمان شركة مدينة مصر بأن دورها لا يقتصر على التطوير العمرانى فقط، بل يمتد إلى الاستثمار فى الإنسان وبناء كوادر شابة قادرة على قيادة المستقبل.

شهد حفل التوقيع كل من المهندس عبد الله سلام، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة مدينة مصر، ومريم عياد، نائب الرئيس للثقافة والأفراد بشركة مدينة مصر، واستاذ محمد شوقي، الرئيس التنفيذى لمؤسسة السويدى التعليمية، والدكتورة شهيرة سمير، القائم باعمال رئيس الجامعة، والدكتورة رشا الجندي، عميد الكلية، والدكتورة رنا سمير، من كلية إدارة الأعمال التابعة لجامعة كوفنتري، وذلك بحضور نخبة من قيادات الشركة والكلية. وتأتى هذه الخطوة فى إطار توجه الطرفين لدعم التدريب العملى وتبادل الخبرات وتنفيذ مشروعات تطبيقية مشتركة، بما يسهم فى إعداد كوادر مؤهلة قادرة على إحداث تأثير حقيقى فى مختلف القطاعات الاقتصادية، ويعكس التزام مدينة مصر بدعم التعليم التطبيقى وبناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات الأكاديمية.

تشمل بنود التعاون استضافة خبراء ومتخصصين من شركة مدينة مصر كمتحدثين ضيوف ضمن المقررات الدراسية ذات الصلة، بما يسهم فى توسيع مدارك الطلاب المهنية وتعزيز خبراتهم التطبيقية. كما تنص الاتفاقية على تقديم برامج تدريبية مهنية وتجارية يقدمها أعضاء هيئة التدريس بالكلية، على أن يتم تصميم هذه البرامج بما يتوافق مع احتياجات شركة مدينة مصر ومتطلبات سوق العمل. وفى إطار البعد المجتمعى للشراكة، سيتم تقديم خصومات دراسية على برامج البكالوريوس بكلية إدارة الأعمال بجامعة كوفنترى فى مصر لأبناء العاملين بالشركة، فى خطوة تعكس حرص الطرفين على دعم التنمية المجتمعية وبناء رأس مال بشرى مؤهل قادر على مواكبة متطلبات المستقبل.

وقال المهندس عبد الله سلام، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة مدينة مصر: «فى مدينة مصر نؤمن بأهمية بناء جسور قوية بين التعليم الأكاديمى و سوق العمل. الاستثمار فى الكفاءات الشابة يمثل ركيزة أساسية ضمن استراتيجية الشركة للنمو المستدام، كما أن الشراكة مع المؤسسات التعليمية الرائدة تسهم فى إعداد جيل جديد من المواهب القادرة على الابتكار ومواجهة تحديات المستقبل»، وأضاف: «نسعى من خلال هذه الشراكة إلى خلق بيئة تعليمية وتطبيقية متكاملة تُمكن الطلاب من اكتساب خبرات عملية داخل بيئة أعمال حقيقية، كما أننا نحرص على توفير فرص تدريبية ومشروعات تطبيقية تتوافق مع احتياجات السوق، بما يعزز جاهزية الطلاب لدخول سوق العمل بثقة وكفاءة».

وقالت الدكتورة رشا الجندى عميد كلية إدارة الأعمال بجامعة كوفنترى فى مصر التابعة لـ The Knowledge Hub: «توقيع مذكرة التفاهم مع شركة مدينة مصر يمثل خطوة مهمة لتعزيز التكامل بين التعليم الأكاديمى ومتطلبات سوق العمل. هذه الشراكة تتيح للطلاب فرصة فريدة للتفاعل مع بيئة أعمال حقيقية، واكتساب خبرات عملية عبر مشروعات واقعية».

أداء مالى وتشغيلى استثنائي..

أرباح المصرية للاتصالات تقفز إلى 22.6 مليار جنيه فى 2025 بنمو 123%

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات نتائج أعمالها عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وفقًا للقوائم المالية المجمعة المُعدة طبقًا لمعايير المحاسبة المصرية. وسجلت الشركة نموًا فى الإيرادات المجمعة بنسبة ٣١٪ لتصل إلى ١٠٦,٧ مليار جنيه، مدفوعة بالأداء القوى عبر مختلف القطاعات الرئيسية.

وجاءت خدمات البيانات فى صدارة مصادر النمو، بعدما قفزت إيراداتها بنسبة ٤٦٪ على أساس سنوي، لتسهم وحدها بنحو ٥٩٪ من إجمالى الزيادة فى الإيرادات. كما ارتفعت إيرادات المكالمات الدولية الواردة بنسبة ٣٠٪، فيما نمت إيرادات مشروعات الكوابل البحرية بنسبة ٣١٪، وسجلت إيرادات خدمات البنية التحتية المقدمة للمشغلين زيادة قدرها ١١٪ مقارنة بالعام السابق.

وعلى صعيد قاعدة العملاء، حققت الشركة نموًا ملحوظًا فى مختلف خدماتها، إذ ارتفع عدد مشتركى الهاتف المحمول بنسبة ١٠٪، والإنترنت الثابت بنسبة ٨٪، والصوت الثابت بنسبة ٧٪، وذلك مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

كما حقق الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك نمواً بنسبة ٤٦٪ مقارنة بالعام السابق ليصل لمبلغ ٤٧,٥ مليار جنيه مصرى محققا هامش ربح قدره ٤٥٪.

فيما حقق صافى الربح بعد الضرائب نموا بأكثر من الضعف محققا مبلغ ٢٢,٦ مليار جنيه مصرى بنسبة نمو قدرها ١٢٣٪ مقارنة بالعام السابق، ليسجل هامش ربح قدره ٢١٪ مدفوعا بـالأداء التشغيلى المتميز والـزيادة البالغة ٧١٪ فى إيرادات الاستثمار فى فودافون مصر، متجاوزا أثر الزيادة فى معدلات الفائدة البالغة ١٨٪ ومصروفات الإهلاك والاستهلاك البالغة ١٦٪.

وبلغت النفقات الرأسمالية للأصول فى الخدمة ٢٠,٤ مليار جنيه مصرى (بنسبة ١٩٪ من إجمالى الإيـرادات) بينما بلغت النفقات الرأسمالية النقدية ٢٩,٦ مليار جنيه مصرى (بنسبة ٢٨٪ من إجمالى الإيرادات).

هذا وشهدت نسبة صافى الدين إلى الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك على أساس سنوى تحسنًا ملحوظا لتحقق ١,٣ مرة مقارنة بـ ٢,٢ مرة فى العام السابق مما يعكس النمو القوى فى الأربـاح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك وحُسن إدارة الموارد وزيادة المرونة المالية.

كما حققت التدفقات النقدية الحرة تحولا إيجابيا محققة مبلغ ٢١,١ مليار جنيه مصرى مقارنة بسالب ١,٦ مليار جنيه مصرى فى عام ٢٠٢٤ بما يعكس قوة توليد التدفقات النقدية وتحسن فى كفاءة نسبة رأس المال العامل إلى النفقات الرأسمالية.

وقـد علق المهنـدس تـامر المـهـدي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات على نتائج أعمال العام قائلاً: " أظهرت نتائج عام ٢٠٢٥ قدرتنا على تحقيق أهدافنا اعتمادا على ما نملكه من نقاط قوة، فقد حققنا نموا فاق التوقعات، بما يؤكد قوة استراتيجيتنا وانضباط آليات تنفيذها، ويعكس

قدرتنا على مواصلة تحقيق قيمة مستدامة.

لقـد حققـت الإيـــرادات نمـواً قـدره ٣١٪ مقارنة بالعام السابق لتصل لى ١٠٦,٧ مليار جنيه مصري، كما وصل الربح قبل الفوائد والضرائب والإهـلاك والاستهلاك الى ٤٧,٥ مليار جنيه مصري، بهامش يقدر بنسبة ٤٥٪، ويعكس هذا الأداء كفاءة تنفيذ استراتيجيات التسعير المطبقة وقـوة الطلب على خدمات الربط والخدمات الرقمية، ويؤكد أيضا على فاعلية برامج ترشيد النفقات التى ساهمت فى تحقيق هوامش ربح قوية.

وعلى الصعيد التشغيلي، نجحنا فى زيادة قاعدة العملاء عبر كافة الخدمات المقدمة حيث ارتفع عدد مشتركى الهاتف المحمول والانترنت الثابت والصوت الثابت بنسبة ١٠٪و٨٪و٧٪ على الترتيب، مدعوماً بالتطوير المستمر لجودة الشبكات وتبنينا نهج تجارى يضع العميل فى صدارة الاهتمام، ويظل الطلب المتزايد على خدمات البيانات هو المحرك الأساسى للنمو والذى يعكس تزايد معدلات الاستهلاك ويعزز الأهمية الاستراتيجية للاستثمار فى شبكتنا ودوره فى تعزيز عملية التحول الرقمى فى مصر.

لقد واصلنا دورنـا فى تعزيز مكانة مصر كمـركز إقليمى لـلاتـصـالات، حـيـث حققت أعمال الجملة نمواً كبيراً هذا العام، مدفوعاً بشكل رئيسى بالنمو فى إيـرادات المكالمات الدولية الواردة، وايرادات مشروعات الكوابل البحرية، وخدمات البنية التحتية للمشغلين حيث ساهموا بنسبة ١٢٪و٦٪و٤٪ من إجمالى النمو فى الإيرادات على الترتيب.

وارتـفـع صـافـى الـربـح بأكثر مـن الضعف ليصل إلى ٢٢,٦ مليار جنيه مصرى بنسبة نمو قدرها ١٢٣٪ مقارنة بالعام السابق، بنسبة هامش ٢١٪، مدفوعاً بشكل رئيسى بـالأداء التشغيلى المتميز والـزيادة البالغة ٧١٪ فى إيراد الاستثمار فى فودافون مصر.

وقد نجحنا فى تعزيز السيولة فى التدفقات النقدية حيث انخفض الإنفـاق الاستثمارى (بما فى ذلك رسوم التراخيص) ليسجل مبلغ ٢٩,٦ مليار جنيه مصرى (بما يمثل ٢٨٪ من الإيرادات) مقارنة بمبلغ ٣٥ مليار جنيه مصرى عـام ٢٠٢٤، والـتـحـول الكبير فـى التدفقات النقدية الحرة لتحقق مبلغ ٢١,١ مليار جنيه مصرى مقارنة بسالب ١,٦ مليار جنيه مصرى عام ٢٠٢٤ نتيجة لكفاءة إدارة الموارد المالية.

نتطلع إلى دخول عام ٢٠٢٦ مستندين إلى أسس قوية وداعمة، حيث من المتوقع أن يواصل الاقتصاد المصرى تحسنه، مع توقعات بنمو الـنـاتج المحلى الإجمالى بنسبة ٥,١٪ خلال العام المالى ٢٠٢٦/٢٠٢٥ (وفقا للبنك المركزى المصري) مدعوماً بالإصلاحات الهيكلية وزيادة الاستثمارات والنمو المستمر والمستدام فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ستدعم خارطة اتفاقية الترددات الجديدة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ إطلاق خدمات الجيل الخامس وتعزز خطط التوسع طويلة الاجل فى سعات شبكاتنا، ويزيد من قدرتنا على تحقيق أهدافنا، ومع بداية عام ٢٠٢٦ تتمثل أولوياتنا بوضوح فى التركيز على كفاءة إدارة الموارد المالية بما يحقق الاستخدام الأمثل لها، والاستمرار فى تعزيز رضاء عملائنا عبر كافة خدماتنا المتكاملة.

وتـبـقـى الاسـتـدامـة مـحـورا أسـاسـيـا فى اسـتـراتـيـجـيـتـنـا الاسـتـثـمـاريـة والتشغيلية وسـنـواصـل هـذا الـعـام تبنى مـبـادرات نوعية تركز على تحديث الشبكات وترسيخ الممارسات التشغيلية المسئولة، بما يحقق نمواً متوازناً يدعم المرونة طويلة الأجل ويعزز خلق قيمة مستدامة لمساهمينا وعملاءنا على حد سواء.

انعكاسا لثقتنا فى الأداء المالى المتميز للشركة، والتزامنا الدائم بتعظيم ثروة مساهمينا، اقترح مجلس إدارة الشركة صـرف توزيعات أربـاح قدرها جنيه ونصف الجنيه للسهم عن العام المالى ٢٠٢٥ على أن يتم العرض على الجمعية العامة العادية للاعتماد"

دلالة اقتصادية واجتماعية لاختيارها من وزارة المالية..

شبكة البريد «سند للمواطن»

كتب: أسامة محمد

فى خطوة تعكس تحوّلًا مباشرًا فى فلسفة التمويل، طرقت الدولة باب المواطنين أنفسهم، معلنة إطلاق «سند المواطن» فى ٢٢ فبراير ٢٠٢٦ كأداة استثمارية موجهة للأفراد بعائد ثابت وضمان سيادى كامل. الطرح، الذى انطلق عبر شبكة مكاتب البريد المصري، لا يمكن قراءته باعتباره منتجًا ادخاريًا تقليديًا فحسب، بل باعتباره تحركًا استراتيجيًا لإعادة توظيف المدخرات المحلية فى تمويل أدوات الدين الحكومية، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى معادلة تمويل الخزانة العامة، فى وقت تتصاعد فيه أهمية الاعتماد على الموارد الداخلية وتعزيز الشمول المالي.

بحسب ما أعلنته وزارة المالية، فإن «سند المواطن» يأتى ضمن استراتيجية تهدف إلى تنويع أدوات الدين العام وزيادة الاعتماد على المدخرات المحلية، إلى جانب توسيع مشاركة الأفراد فى تمويل احتياجات الخزانة العامة. ويُطرح السند فى مرحلته الأولى حصريًا عبر مكاتب البريد المصرى المنتشرة فى جميع المحافظات، وهو ما يمنحه ميزة الوصول إلى شريحة واسعة من المواطنين، بما فى ذلك الفئات التى لا تتعامل تقليديًا مع أدوات الإستثمار البنكية المتقدمة.

اختيار البريد المصرى لم يكن تفصيلًا إداريًا فحسب، بل يحمل دلالة اقتصادية واجتماعية؛ فالبريد يمتلك شبكة ضخمة تغطى المدن والقرى، ويخدم ملايين العملاء، ما يجعل عملية الاكتتاب أكثر بساطة وانتشارًا مقارنة بالاعتماد على البنوك الاستثمارية فقط.

ويتمتع «سند المواطن» بعدد من الخصائص التى تجعله أداة ادخارية واضحة المعالم للمستثمرين الأفراد، إذ يقدّم عائدًا سنويًا ثابتًا يبلغ ١٧,٧٥٪ يُصرف بصورة شهرية منتظمة طوال مدة الاستثمار البالغة ١٨ شهرًا، بينما تبلغ القيمة الاسمية للسند الواحد ١٠٠٠ جنيه، مع تحديد حد أدنى للاكتتاب عند ١٠ آلاف جنيه، فضلًا عن تمتعه بضمانة سيادية كاملة من الدولة، ما يعزز من مستوى الأمان والثقة فى هذا المنتج المالي.

ويعنى ذلك أن المواطن يحصل على عائد شهرى منتظم طوال فترة الاستثمار، مع استرداد أصل المبلغ فى نهاية مدة الـ١٨ شهرًا، ما يجعله منتجًا ادخاريًا أقرب إلى أدوات الدخل الثابت.

لفهم العائد بشكل عملي، إذا استثمر مواطن ١٠٠ ألف جنيه فى «سند المواطن»، فإن العائد السنوى البالغ ١٧,٧٥٪ يعادل ١٧,٧٥٠ جنيهًا سنويًا، أى ما يقرب من ١,٤٧٩ جنيهًا شهريًا يتم صرفها بانتظام طوال مدة السند. وعلى مدار ١٨ شهرًا، يحصل المستثمر على إجمالى عائد يقارب ٢٦,٦٢٥ جنيهًا، بالإضافة إلى استرداد أصل استثماره عند انتهاء المدة.

أما فى حالة الحد الأدنى للاكتتاب (١٠ آلاف جنيه)، فإن العائد الشهرى يقارب ١٤٨ جنيهًا، بإجمالى عائد نحو ٢,٦٦٢ جنيهًا خلال كامل فترة الاستثمار.

هذه الأرقام توضح أن السند مصمم لتوفير دخل دورى منتظم، ما يجعله مناسبًا للباحثين عن استقرار فى التدفقات النقدية، خصوصًا فى ظل تقلبات بعض أدوات الاستثمار الأخرى.

طرح «سند المواطن» يعكس توجهًا حكوميًا لتعميق السوق المحلى لأدوات الدين، وجذب

مدخرات الأفراد بدلًا من الاعتماد الكامل على المستثمرين المؤسسيين أو التمويل الخارجي. كما أن الطرح عبر البريد يفتح المجال أمام فئات جديدة للمشاركة، ما يعزز مفهوم التمويل التشاركى الداخلى بين الدولة والمواطن.

بعائد ١٧,٧٥٪ يُصرف شهريًا، يدخل «سند المواطن» فى منافسة مباشرة مع بعض الشهادات الادخارية المصرفية، مع ميزة الضمان السيادى الكامل. غير أن مدة السند محددة بـ١٨ شهرًا، ما يجعله أداة استثمارية قصيرة إلى متوسطة الأجل، ويضعه فى فئة الدخل الثابت المحدد المدة.

ويمثل «سند المواطن» تجربة جديدة فى العلاقة بين الدولة والمدخرات الفردية، حيث يتحول المواطن من مجرد مودِع تقليدى إلى مساهم مباشر فى تمويل أدوات الدين الحكومية. تفاصيل الطرح توضح أنه منتج مصمم بعناية ليجمع بين العائد المرتفع نسبيًا والدورية الشهرية والانتشار الجغرافى الواسع عبر البريد.

توفر 15 ألف فرصة عمل..

120 شركة تصميم الإلكترونيات بحلول 2030

كتبت: سهر سامح

فى إطار توجه الدولة لتعزيز موقع مصر على خريطة الاقتصاد الرقمي، عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الـوزراء، اجتماعًا مع المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لمتابعة مستهدفات المرحلة المقبلة، والتى ترتكز على تعزيز تنافسية سوق الاتصالات، والتوسع فى شبكات الجيل الخامس، ودعم مرونة البنية التحتية، إلى جانب ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمى ودولى لمراكز البيانات.

وأكد رئيس الـوزراء أهمية قطاع الاتصالات باعتباره ركيزة أساسية لبناء الدولة الرقمية وداعمًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، فيما أوضح الوزير أن محاور العمل تأتى تنفيذًا لتوجيهات القيادة السياسية، وتشمل تطوير هيكل سوق الاتصالات، وتعزيز التحول الرقمي، وتنمية صناعة التعهيد، وتوطين صناعة الإلكترونيات، والتوسع فى الألياف الضوئية، ومراجعة الأطر التشريعية المنظمة للقطاع.

وأشار الوزير إلى أن استراتيجية «مصر الرقمية» ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية: بناء القدرات، وتعزيز قدرات الدولة، والتحول الرقمي، إلى جانب محورين تمكينيين يتعلقان بالبنية التحتية الرقمية والحَوْكمة التشريعية. وفى محور بناء القدرات، تستهدف الوزارة تدريب ١,٥ مليون مواطن بحلول ٢٠٣٠، عبر برامج تشمل النشء وطلاب الجامعات والخريجين، إلى جانب التدريب التقنى وريادة الأعمال.

وفى ملف تنمية صناعة التعهيد، ارتفع عدد فرص العمل من ٩٠ ألفًا فى ٢٠٢١ إلى ١٨١ ألفًا فى ٢٠٢٥، مع مستهدف الوصول إلى ٦٣٠ ألف فرصة بحلول ٢٠٢٩، فيما قفزت الصادرات الرقمية من ٢ مليار دولار عام ٢٠٢١ إلى ٥,١٤ مليار دولار فى ٢٠٢٥، مع توقعات ببلوغ ١٢ مليار دولار فى ٢٠٢٩.

كما شهدت صناعة الهواتف المحمولة نموًا ملحوظًا، حيث تم تصنيع ١٠ ملايين جهاز محليًا خلال ٢٠٢٥ مقارنة بـ٣,٢ مليون فى ٢٠٢٤، بطاقة إنتاجية قصوى تبلغ ٢٠ مليون جهاز سنويًا تغطى نحو ٨١٪ من احتياجات السوق. وفى مجال الألياف الضوئية، تصل الطاقة الإنتاجية إلى ٤ ملايين كيلومتر سنويًا، بينما بلغ عدد شركات تصميم الإلكترونيات ٨٤ شركة توفر ٩٤٠٠ فرصة عمل بصادرات تُقدّر بـ٥٦٠ مليون دولار، مع مستهدف الوصول إلى ١٢٠ شركة و١٥ ألف فرصة عمل وصادرات بقيمة مليار دولار بحلول ٢٠٣٠.

وفى محور التحول الرقمي، يجرى العمل على إتاحة نحو ٢٢٠ خدمة عبر منصة «مصر الرقمية»، من بينها ٣٨ خدمة حصرية رقميًا، مع استمرار رقمنة خدمات إضافية فى قطاعات حيوية مثل التعليم والتموين والأحوال المدنية. كما تشمل المشروعات ذات الأولوية منظومة التأمين الصحى الشامل، والتقاضى عن بعد، والتأشيرة الإلكترونية، ومنصة الاستثمار، ورقمنة الخدمات المقدمة للمصريين بالخارج.

واستعرض الوزير جهود بناء منظومة وطنية متكاملة لمراكز البيانات، مع إعداد استراتيجية لجذب الاستثمارات فى هذا المجال، تشمل توفير الطاقة والحوافز الاستثمارية وتخصيص الأراضي، بما يعزز جاهزية البنية التحتية الرقمية لمتطلبات المرحلة المقبلة.

شراكة بين الأكاديمية العربية و«إى آند مصر» لإنشاء معامل اتصالات متطورة

كتبت: سهر سامح

شهد المهندس رأفت هندى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، توقيع اتفاقية تعاون استراتيجية بين الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى وشركة إى آند مصر، بهدف إنشاء مختبرات متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تحتوى على جميع تكنولوجيات التليفون المحمول (٢G/٤G/٥G)، وذلك لربط الدراسة الأكاديمية باحتياجات سوق العمل فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وقع الاتفاقية كل من الدكتور إسماعيل عبد الغفار رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، والمهندس حازم متولى الرئيس التنفيذى لشركة إى آند مصر، وذلك بحضور المهندس محمد شمروخ الرئيس التنفيذى للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، وعدد من قيادات الوزارة والجهاز والشركة والأكاديمية.

وبموجب هذه الشراكة، ستقوم شركة إى آند مصر بتزويد فروع الأكاديمية الأربعة بالقاهرة والإسكندرية وجنوب الوادى بالمعدات والتجهيزات اللازمة لإنشاء وتشغيل مختبرات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما يضمن إتاحة بنية تعليمية وتدريبية متطورة لقطاع واسع من الطلاب، ويسهم فى توحيد مستوى التدريب العملى على أحدث تقنيات الاتصالات داخل مختلف مقرات الأكاديمية.

وأكد المهندس رأفت هندى وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، أن توقيع هذه الاتفاقية يجسد نموذجا للتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأكاديمي، وهو النموذج الذى تحرص وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على تعزيزه لدفع التقدم فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ مشيرا إلى أن نهج العمل داخل القطاع يتميز بكونه يرتكز على التنسيق والتعاون بين مختلف الشركاء، لافتا إلى التعاون بين الوزارة، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى فى عدد من المبادرات والمحافل المحلية والدولية التى تستهدف تنمية المهارات الرقمية لطلاب المدارس والجامعات، فضلا عن التعاون فى مجالات التكنولوجيا الحديثة والابتكار والإبداع؛ مضيفا أن شركة إى آند مصر تعد شريكا أساسيا فى مجال البنية التحتية الرقمية وتقديم خدمات الاتصالات، إلى جانب التعاون المكثف فى مجال مشروعات التحول الرقمي.

وأوضح أن هذا التعاون يحقق الربط بين الخبرات الأكاديمية والخبرات العملية داخل المعامل على النحو الذى يسهم فى إعداد كوادر مؤهلة لسوق العمل، وقادرة على المنافسة فى وظائف المستقبل.

وقال الدكتور إسماعيل عبد الغفار رئيس

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري: "تحرص الأكاديمية على تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع كبرى الشركات الرائدة فى القطاعات التكنولوجية، بما يسهم فى تطوير العملية التعليمية وربطها بشكل مباشر باحتياجات سوق العمل.

وتمثل هذه الشراكة مع إى آند مصر إضافة نوعية للمنظومة التعليمية داخل الأكاديمية، من خلال توفير بيئة تدريب عملى متقدمة تمكّن الطلاب من التعامل مع أحدث تقنيات الاتصالات، وتعزز من جاهزيتهم المهنية وقدراتهم التنافسية بعد التخرج."

وأشار المهندس حازم متولي، الرئيس التنفيذى لشركة إى آند مصر، إلى أن الشركة تضع تنمية الكفاءات الشابة على رأس أولوياتها، باعتبارها الركيزة الأساسية لتطور قطاع الاتصالات والتحول الرقمى فى مصر، قائلاً: "تمثل هذه الشراكة نموذجاً ناجحاً للتكامل بين قطاع الاتصالات والمؤسسات التعليمية، وتؤكد التزام إى آند مصر بدورها فى دعم بناء اقتصاد رقمى تنافسى قائم على المعرفة والابتكار".

ولفت إلى أن إنشاء مختبرات متخصصة ومجهزة بأحدث التقنيات سيوفر بيئة تعليمية متطورة قائمة على التطبيق العملى والتكنولوجيا الحديثة، مما سيساهم فى إعداد جيل جديد من المهندسين والمتخصصين القادرين على مواكبة تطورات الشبكات والاتصالات الحديثة.

وقال المهندس حسام المعداوى الرئيس التنفيذى للقطاع المؤسسى بشركة إى آند مصر: "تعكس هذه الشراكة رؤية إى آند مصر فى مجال دعم التعليم وبناء القدرات والكوادر الشابة لتحقيق أثر مستدام، ونسعى من خلال هذه المختبرات إلى توفير فرص تدريب فعالة تواكب التطور السريع الذى يشهده قطاع الاتصالات عالمياً، وتسد الفجوة بين الدراسة النظرية والتطبيق العملي، بما يساهم فى رفع قدرات الطلاب فى مجال التكنولوجيا الرقمية، ويعزز فرصهم فى سوق العمل."

جدير بالذكر أن هذه الشراكة تأتى فى إطار استراتيجية إى آند مصر الهادفة إلى دعم التعليم والابتكار وبناء القدرات البشرية، وتعزيز دور الشركة كشريك رئيسى فى دعم وتطوير منظومة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر، بما يسهم فى تعزيز مكانة الدولة كمركز إقليمى فى هذا المجال.

يفرض «إتاوة جديدة» على الاقتصاد العالمى..

ترامب.. «عتريس العالم»

كتب: عبد الحى إبراهيم

دخلت التعريفة الجمركية العالمية بنسبة ١٠٪ حيز التنفيذ الثلاثاء الماضي، فى أول إجراء تجارى للرئيس الأميركى «دونالد ترامب» بعد أن أبطلت المحكمة العليا الجـزء الأكبـر من رسومه السابقة، هذا القرار جاء فى أعقاب حكم قضائى ألغى التعريفات السابقة التى كانت مفروضة بموجب قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية، ما دفع إدارة «ترامب» للجوء إلى «المادة ١٢٢» من قانون التجارة لعام ١٩٧٤ لفرض رسوم مؤقتة على معظم الواردات.

ووفقًا لقناة «إيه بى سى نيوز» الأمريكية، وقع «ترامب» الأمر التنفيذى بعد ساعات قليلة من صدور الحكم، محددًا مدة سريان الرسوم بـ١٥٠ يومًا على معظم الواردات، وأعلن الرئيس الأمريكى لاحقًا عزمه رفع التعرفة إلى ١٥٪، رغم أنه لم يصدر أمرًا تنفيذياً جديدًا لتأكيد هـذه الـزيادة حتى كتابة هذ التقرير، واستند القرار إلى «المادة ١٢٢» من قانون التجارة لعام ١٩٧٤، الـذى يسمح لـ«ترامب» بفرض قيود مؤقتة لمعالجة ما وصفه بعجز كبير فى ميزان المدفوعات، أو منع انخفاض كبير محتمل فى قيمة الدولار.

ومن الناحية القانونية، أوضحت منصة «جاى دى سوبرا» فى الولايات المتحدة، والمتخصصة فى نشر وتوزيع المحتوى القانوني، أن تحوّل الإدارة من الاعتماد على قانون الطوارئ الاقتصادية الدولية «IEEPA» إلى استخدام «المادة ١٢٢» يعكس محاولة الحفاظ على سياسة التعريفات الجمركية بعد القيود القضائية الأخيرة التى ألغت الرسوم السابقة.

وحذرت «المنصة» من أن الاعتماد على «المادة ١٢٢» يضع الشركات متعددة الجنسيات فى وضع غموض قانوني، إذ تعتمد هذه الشركات على استقرار القواعد التجارية لتخطيط استثماراتها وسلاسل الإمداد، ما يجعل أى تعديل مفاجئ فى الرسوم عرضة للطعن القضائي.

وعلى الصعيد الاقتصادي، أبرزت صحيفة «واشنطن بوست» أن التعريفات الجديدة ليست مبررة قانونيًا وفقًا لعدة اقتصاديين وخبراء تجاريين، الذين أكدوا أن الاقتصاد الأميركى لا يعانى أزمة تمويل خارجى حادة تبرر هذه الإجراءات.

وأضاف تقرير «الصحيفة» أن فرض رسوم موحدة على جميع الواردات الأميركية قد يرفع تكاليف الشركات والمستهلكين على حد سواء، ويجعل المستثمرين يعيدون تقييم المخاطر المرتبطة بسلاسل الإمداد والاستثمارات القائمة على السوق الأميركية.

وأشـارت «واشـنطـن بـوسـت» إلـى أن هـذه الخطوة قد تؤثر على الشركات التى تعتمد على مكونات مستوردة، وسلاسل التجزئة الكبرى، والشركات المصنعة التى تعتمد على شحنات دولية، إذ قد تضطر هذه الشركات لإعادة ضبط خطط الإنتاج والتوريد، بما يؤدى إلى تباطؤ بعض الأنشطة الاقتصادية.

وفى سياق التأثير الـدولي، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» أن حكم المحكمة العليا بأغلبية ٦ مقابل ٣ أربـك الـشـركاء التجاريين الذين تفاوضوا على ترتيبات خاصة مـع الـولايات المتحدة خلال العام الماضي.

وأكدت «الصحيفة» أن التعرفة الجديدة تُطبق على جميع الشركاء التجاريين، وهو ما يزيد من التعقيد وعدم الوضوح على السياسات التجارية والاستثمارية الدولية، ويجعل الحكومات أمام تحديات إعادة تقييم التزاماتها التجارية، خاصة تلك الدول التى أبرمت اتفاقات للحصول على معدلات منخفضة مقابل تنازلات سياسية.

كما أوضحت «نيويورك تايمز» أن الشركات والمستثمرين سيحتاجون إلـى إعـادة دراسة عقودهم وخططهم المستقبلية لمواجهة ارتفاع تكاليف الاستيراد المحتملة.

ونقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول فى البيت الأبيض أن إدارة «ترامب» تسعى للحفاظ على علاقات مستقرة مع الصين قبل زيارة «ترامب» المقبلة إلـى بكين، مـؤكـدًا اسـتـمـرار السياسة التعريفية فـى إطـار «المـادة ١٢٢» مـن قانون التجارة لعام ١٩٧٤.

وكـان الكونجرس الأمريكى قـد أقـرّ قانون التجارة لعام ١٩٧٤ فى وقت كانت الولايات المتحدة تتعامل مع مجموعة مختلفة تمامًا من التحديات الاقتصادية، ففى عام ١٩٧١، أوقف الرئيس «ريتشارد نيكسون» فجأة قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، منهياً نظام «بريتون وودز» لأسـعـار الـصـرف الثابتة، بينما كانت البنوك المركزية الأجنبية تتسابق لتحويل الـدولارات غير المرغوب فيها إلى ذهب، مهددة باستهلاك الاحتياطيات المالية الأميركية، وفق ما أوردته صحيفة «واشنطن بوست».

وفى مؤتمر صحفى عقد يوم ٢٠ فبراير، فى البيت الأبيض، أعلن الرئيس الأميركى «دونالد ترامب» عن فرض تعرفة عالمية بنسبة ١٠٪ على جميع الـواردات، معتمدًا على سلطة قانونية مختلفة عن تلك التى استخدمها سابقًا، بحسب تقرير صحيفة «نيويورك تايمز».

ووفقـا لـ«الصحيفة»، أوضـح «تـرامـب» أنه سيبدأ تحقيقات حول الممارسات التجارية غير العادلة فى محاولة لفرض تعريفات إضافية، مؤكدًا أنه لن يعيد تطبيق استثناء الإعفاء من الرسوم للبضائع منخفضة القيمة، الذى سمح سابقًا بدخول مليارات الدولارات من الواردات منخفضة القيمة إلى الـولايـات المتحدة بدون رسوم.

ورغم قرار المحكمة العليا الأخير، أكد الرئيس الأمريكى عزمه على المضى قدمًا فى سياسات التعريفات الجمركية، وفى تصريحات نقلتها «نيويورك تايمز»، قال «ترامب»: «هذا سخيف ولكنه مقبول، لأن لدينا طرقًا أخـرى، طرقًا عديدة، الأرقام يمكن أن تكون أكبر بكثير من مئات المليارات التى جمعناها بالفعل.»

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

NO.389

2026-3-1

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

العلامة الكاملة للفرسان الأربعة..

الفرق المصرية «ملوك القارة»

كتاب – حسام نبوي

أكـدت الأنـديـة المـصـريـة تفوقها على الساحة الأفريقية هـذا الموسـم، بعدما نجحت فى حجز أربعة مقاعد كاملة فى الـدور ربع النهائى لبطولتى دورى أبطال أفريقيا وكأس الكونفدرالية، فى مشهد يعكس قوة الحضور المصرى واستمرارية التفوق فى المنافسات القارية.

أبطال أفريقيا

قـدّم نـادى بيراميدز دور مجموعات استثنائياً، بـدورى أبطال أفريقيا، تصدّر خلاله المجموعة الأولى برصيد ١٦ نقطة، بعد عـروض هجومية مبهرة أثمرت عن تسجيل ١٤ هـدفـاً، مقابل هـدفين فقط استقبلتهما شباكه. أرقام تؤكد قوة الفريق هجومياً وانضباطه الـدفـاعـي، ليبعث برسـالـة واضـحـة لمنافسيه فـى الأدوار الإقصائية.

بـدوره، واصـل الـنـادى الأهـلـى حضوره الـقـارى المـعـتـاد، بـعـدمـا اعـتـلـى صـدارة المجموعة الثانية برصيد ١٠ نقاط، مسجلاً ٨ أهـداف مقابل ٣ أهـداف فقط سكنت شباكه. الأهلي، صاحب الرقم القياسى فى عدد مرات التتويج بالبطولة، أثبت مرة أخرى قدرته على إدارة مباريات المجموعات بخبرة وثبات، واضعاً نصب عينيه استعادة اللقب وتعزيز خزائنه القارية.

الكونفدرالية

وفى كأس الكونفدرالية، حملت المجموعة الرابعة طابعاً مصرياً خالصاً، حيث فرض نادى الزمالك نفسه متصدراً برصيد ١١ نقطة، بعدما سجل ٦ أهداف واستقبل ٤. ونجح الفريق الأبيض فى حسم المواجهات الحاسمة بواقعية تكتيكية واضحة، مظهراً شخصية قوية فى اللحظات المفصلية.

ولم يكن النادى المصرى أقل حضوراً، إذ خطف بطاقة التأهل الثانية برصيد ١٠ نقـاط، مسجلاً ٩ أهـداف مقابل ٧ استقبلتها شباكه، ليكمل عقد الرباعى المصرى فى ربع النهائي، ويؤكد أن المنافسة المحلية القوية انعكست بشكل مباشر على الأداء القاري.

تـأهـل أربعـة أنـديـة مـصـريـة إلـى دور الثمانية فى البطولتين لا يُعد مجرد صدفة رقـمـيـة، بـل هـو نـتـاج عمل فنى وإدارى مـتـراكـم، يعكس جـودة الـدورى المحلى وارتفاع نسق التنافس بين أنديته الكبرى. كما يـعـزز هـذا المشهد حظوظ الكرة المصرية فى المنافسة على اللقبين معاً، فى موسم قد يشهد إنجازاً تاريخياً جديداً يُضاف إلى سجلها الحافل بالأمجاد.

ومـع انـطـلاق الأدوار الإقصائية، تبقى الأنظار معلقة بقدرة الرباعى المصـرى على مواصلة التـفـوق، وتحويل الـتـفـوق الـعـددى إلـى تتويج فعلى يعزز الهيمنة القارية.

هل تحدث تغيرات ونقل مباريات ؟

عصابات المكسيك تهدد «مونديال 2026»

كتب- عادل حسن

المخاوف المتصاعدة من تأثر كأس العالم ٢٠٢٦ بما تشـهـده المكسيك مـن أعـمـال عـنـف مرتبطة بعصابات المخدرات، وذلك فى ظل تصاعد التوترات الأمنية قبل أشهر قليلة من انطلاق النسخة الثلاثية لاستضافة المونديال.

وتقام بطولة كأس العالم خلال الفترة من ١١ يونيو وحتى ١٩ يوليو ٢٠٢٦ فى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، وتعد النسخة الأكبر فى تاريخ المونديال.

ورغم ان المنتخب المصرى سيخوض مبارياته فى الولايات المتحدة وليس المكسيك لكن المنتخبات التى ستخوض مبارياتها فى المكسيك تبدو قلقلة للغاية فى ظل الأحداث التى تشهدها، حيث شهدت المكسيك موجة من أعـمـال العنف اندلعت إثـر مقتل زعيم المخدرات المعروف باسم «إل مينتشو» خلال عملية عسكرية، ما أثار مخاوف بشأن الأوضاع الأمنية فى المنطقة.

وتابع عشاق كرة القدم فى العالم الأحداث بقلق بالغ خوفا من تأثير ذلك المباشر على كأس العالم، حتى أن البعض طالب بنقل المباريات من المكسيك، لكن حتى الآن لم يتغير الوضع. وهذا القلق العالمى مما يحدث فى المكسيك قد يؤدى إلى تغيرات محتملة فيما يتعلق بمباريات كاس العالم وربما تشهد الفترة المقبلة قـرارات فى هـذا الشأن فى حال استمرار أعمال العنف أو أن يسود الهدوء قبل أشهر معدودة من انطلاق المونديال الأكبر تاريخيا.

رئيسة المكسيك كـلاوديـا شينباوم، من جانبها قامت بتقديم «ضمانات كاملة» لسلامة المشجعين خلال مباريات كأس العالم لكرة القدم التى ستقام فى مدينة غوادالاخارا، رغم التحديات الأمنية التى تشهدها المدينة.

وجاءت هذه التصريحات فى أعقاب قُتل نيميسيو «إل مينتشو» أوسيغيرا، زعيم كارتل «خاليسكو الجيل الجديد»، أحد أكثر المطلوبين فى المكسيك وأميركا، خلال عملية عسكرية نفذت الأحد على بُعد نحو ١٣٠ كلم من غوادالاخارا.

ورد الكارتل بعنف، ما فجّر اشتباكات مع قوات الأمن أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٥٧ شخصاً فى أنحاء المكسيك، من جنود وأعضاء فى الكارتل، إضافة إلى قطع طرق فى ٢٠ ولاية.

وبعد إحـراق حـافـلات ومـحـال تجـاريـة، علّقت السلطات مباريات كرة القدم فى غوادالاخارا وولاية كيريتارو الوسطى.

وتعد غوادالاخارا واحدة من ثلاث مدن مكسيكية ستستضيف مباريات ضمن نهائيات كأس العالم، التى ستُقام فى أميركا وكندا أيضاً. وكانت أولى المنتخبات التى أبدت قلقها وتخوضها من السفر إلى المكسيك للمشاركة فى المونديال هو المنتخب البرتغالي، وعلى الـرغـم مـن رسـائـل الطمأنة الـتـى بعث بها رئيس الاتحاد الدولى لكرة القدم (فيفا)، جيانى إنفانتينو، إلا أن الاتحاد البرتغالى لكرة القدم أبدى موقفًا حذرًا وصارمًا تجاه سلامة بعثته، معلنًا عن وضع رحلته المقررة إلى المكسيك تحت «التقييم المستمر». وأكد رئيس الاتحاد الدولى لكرة القدم (فيفا)، السويسرى جانى إنفانتينو، أنه مطمئن إزاء استضافة المكسيك لبعض مباريات كـأس العالم ٢٠٢٦ بالمشاركة مع الولايات المتحدة وكندا.

وأعلنت رابطة الدورى المكسيكى لكرة القدم عبر منصاتها الرسمية تأجيل مباراتين كانتا مقررتين الأحـد: كيريتارو ضـد خـوارِيـز فـى دورى الـرجـال، وشيفاس ضد أمريكا فى دورى السيدات، إلى أجل غير مسمى. كما ألغيت مباراتان فى الدرجة الثانية وفق تقارير إعلامية محلية.

وتوقفت مباراة للسيدات بين نيكاكسا وكيريتارو فى أغواسكالينتس مؤقتاً بعد سماع دوى قوى خارج استاد فيكتوريا، وصفته وسائل إعلام محلية بأنه إطلاق نار.

من «الكومباوندات» إلى «الحارة»..

من يكسب رهان «دراما رمضان «2026؟

كتبت:ليلى أنور

مع مرور أول أسبوع من موسم الدراما الرمضانية ٢٠٢٦، بدأ المشاهدون يلمسون الفجوة الواضحة بين مسلسلات تعيش فى عالم «الكومباوندات» المعزولة، وأخـرى تـنـزل إلـى الـشـارع لتقرأ مـلامـح التعب والضغوط النفسية للجمهور، وبينما تتجمع الأسر المصرية والعربية حول الشاشات يوميًا، يظل السؤال الأبرز: هل نشاهد أنفسنا فى هذه الشخصيات، أم مجرد حياة أشخاص من كوكب آخر؟

الأسـبـوع الأول كشف أن سـر النجاح لا يكمن دائمًا فى الإنتاج الضخم أو الديكورات الفخمة، بل فى قدرة العمل على لمس قلوب المشاهدين عبر الصدق والبساطة، بعض المسلسلات نجحت فى هذا الرهان، وأخرى اختارت الغموض والإثارة، لكنها لم تلمس الشارع بنفس القوة.

مسلسل «كان يا ما كان»

فـى مقدمة الأعـمـال الـتـى نجحت فـى اخـتـراق القلوب، جاء مسلسل «كان يا ما كـان»، حيث قدم الفنان ماجد الكدوانى شخصية مألوفة للغاية، قريبة من الـواقـع اليومى للمشاهد المـصـري، لدرجة أن الجمهور شعر وكأن العمل يحكى حكايتهم مباشرة.

الأداء الـهـادئ للكدواني، مـع بساطة الأحـداث وحميمية العلاقات، جعل المسلسل يحتل الصدارة سريعًا ويصبح حديث الشارع، مؤكدًا أن الصدق هو أقصر طريق للوصول إلى المشاهد.

مسلسل « الست موناليزا»

لم يكن النجاح فى مسلسل « الست موناليزا» مجرد نتيجة الاسـم الجـاذب، بـل جـاء مـن الـروح التى قدمها، إذ إن شخصيات العمل كانت قريبة من واقع الناس، وحواراتها صادقة، بعيدًا عن المط والديكورات الفخمة.

الدراما هنا قدمت صورة حقيقية للحياة اليومية، محترمة عقل المشاهد؛ مما جعلها تحقق شعبية كبيرة منذ الحلقة الأولى وتفرض نفسها كواحدة من أبرز مفاجآت الموسم.

مسلسل «إفراج»

فرض مسلسل «إفـراج» نفسه بقوة فى خريطة المشاهدة، حيث قدم الفنان عمرو سعد شخصية نـابـعـة مـن وسـط الـزحـام، تحـمـل هـمـوم الـنـاس وصراعاتهم اليومية.

الابتعاد عن الاستعراضات التقليدية والتمسك بالواقع منح المسلسل طابعًا حقيقيًا جذابًا للجمهور؛ مما جعله يثبت أن الفنان قـادر على التواصل مع «شفرة» الشارع المصرى بسهولة.

مسلسل «درش»

على عكس الأعمال السابقة، جاء مسلسل درش ليضع المشاهد أمام لغز مركب، حيث قدم مصطفى شعبان شخصية غامضة، تعمل فى أكثر من اتجاه، ما جعل الجمهور فى حالة ترقب مستمرة، يحاول فك أسرار القصة والشخصية.

و رغـم الغموض، استطاع المسلسل أن يجذب اهتمام المتابعين، لكنه لم يلمس الواقع بنفس عمق الأعمال الأخرى.

مسلسل «سوا سوا»

اختتمت القائمة بمسلسل «سوا سوا»، الذى جمع بين القلوب عبر روح اللمة والدفء الإنساني. العمل قدم علاقات بسيطة مليئة بالجدعنة والبهجة، ونجح فى خلق طاقة إيجابية واضحة بين أبطاله، ما جعله جذابًا للغاية للمشاهدين الباحثين عن المتعة العائلية والضحك الطبيعى وسط وجع الحياة اليومية.

لينتهى الأسبوع الأول من رمضان ٢٠٢٦ مؤكدًا أن الجمهور يحن دائمًا إلى أعمال تحاكى الواقع، تنقل همومه وأفراحه، وتبتعد عن الفخامة المعزولة، فالصدق، البساطة، وقرب الشخصيات من الناس هى مفاتيح النجاح، فيما تظل الأعمال المعتمدة على الغموض والإثارة بحاجة لمزيد من التوازن لتلمس وجدان المشاهدين.